الرواة الذين حكم عليهم الإمام السليماني بالنكارة

دراسة نقدية تطبيقية

دكتورة/ ريهام عوض عبد الصادق عزام

المدرس بقسم الحديث وعلومه

كلية الدراسات الإسلامية بنات بالقاهرة- جامعة الأزهر الشريف

ملخص البحث:

يتناول البحث دراسة الرواة الذين حكم عليهم الإمام السليماني بالنكارة أو ذكر لهم روايات منكرة، وقد قمت بدراسة نظرية شملت ترجمة مختصرة للإمام وبيان منهجه، مع دراسة نظرية للحديث المنكر واطلاقات النكارة عند الأئمة وعلامات المنكر، ثم دراسة الرواة الذين حكم عليهم بالنكارة والمرويات التي استنكرها ثم الوقوف من خلال القرائن والمرجحات على مقصود الإمام السليماني من الوصف وسببه.

الكلمات المفتاحية: الرواة- السليماني- أحكام- منكر.

Scholars who were sentenced by Imam Suleimani to denunciation

an applied critical study

Reham Awad Abd Al , Sadek Azzam

Department of Hadith and Sciences - Faculty of Islamic Studies - Azhar Al-Sharif University - Egypt

Abstract:

The research deals with the study of the narrators who were condemned by Imam Sulaymani to reprehensible or mentioned to them reprehensible narrations

I did a theoretical study that included a brief translation of the imam and an explanation of his approach**.**

I have tried to identify his critical approach, and to develop a vision of his approach and how it was scientifically constructed

Keywords: narrators - Sulaimani - provisions - Study- commandments of the prophet

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله المتفرد بالعظمة والجلال، المتفضل على خلقه بجزيل النوال؛ أحمده سبحانه وأشكره، وأتوب إليه وأستغفره، وهو الكبير المتعال، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، الداعي إلى الحق، والمنقذ بإذن ربه من الضلال، صلى الله وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه خير صحب وآل، والتابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم المآل.

أما بعد ؛

فقد تكفل الله جل وعلا بحفظ دينه – قرآنًا وسنة – كما وعد سبحانه حيث قال في محكم تنزيله:{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}(١)، فيَسَّرَ – جل جلاله – للقرآن حفاظًا حفظوه في الصدور والسطور،وتعاهدوه بالدراسة والبحث والتفسير،حتى استقرت علومه المختلفة.

كما حظيت السنة النبوية المطهرة بجهود عظيمة الشأن، جليلة القدر، قدَّمها المحدثون قديمًا وحديثًا، حيث أحاطوها بسياج منيع يحفظها من أي دخيل عليها، فألّفوا في ذلك مؤلفات كثيرة ومتنوعة أظهرت مدى عنايتهم بالسنة المطهرة حفظًا وفهمًا، وجمعًا وتطبيقًا، وشرحًا وتبليغًا، وبيانًا ونقدًا لمتونها وأسانيدها.

وقَيَّضَ الله للسنة النبوية في كل عصر أئمة عدولًا، ينفون عنها تأويل الجاهلين،وانتحال المبطلين،وتحريف الغالين،ومن أبرز هؤلاء العلماء النقاد الإمام أبو الفضل السليماني (المتوفى: ٤٠٤هـ)، وسيكون موضوع البحث:« الرواة الذين حكم عليهم الإمام السليماني بالنكارة

دراسة نقدية تطبيقية» مقيداً بمن قال فيهم الحافظ السليماني: «منكرالحديث»،ومن قال فيهم: «حديثه منكر»، ومن رماهم الحافظ السليماني برواية المناكير، مع دراسة المناكير التي استنكرها الحافظ السليماني على بعض الرواة كجانب تطبيقي.

المطلب الأول: أهمية البحث، وسبب اختياره:

لا شك أن من أدق علوم السنة المطهرة وذروة سنامها " علم العلل " فهو أوعرها مسلكاً، وأشدّها تأثيراً على الأحاديث قبولاً ورداً، حيث يهتم بدقائق الأمور وغوامضها التي يخفى على الكثير التنبُّه لها، ولذلك انبرى له خاصة المحدثين وجهابذتهم، وبذلوا في سبيله الغالي والنفيس حتى قعّدوا قواعده، وحدّدوا معالمه، وبيّنوا مقاصده، فجاءت كتبهم

(١) [الحجر: الآية ٩].

زاخرة بنفائس الفوائد والفرائد التي لا يجنيها إلا من غاص في أعماقها لاستكشاف دُررها ولآلئها، فحينئذٍ يبدو الواقع التطبيقي لتلك القواعد النظرية واضحاً جليًّا، وانطلاقا من ذلك جاء هذا البحث ليتعمق في دراسة مصطلحٍ كَثُر حوله الجدل والخلاف بين النقّاد وتباينت استعمالاتهم له وهو مصطلح " **منكر الحديث**"، وقريب منه " **حديثه منكر**" أو " **يروي المناكير** "، فأردت إزالة الغموض حولها وتجلية المقصود منها لاسيما عند الحافظ أبي الفضل السليماني ــ رحمه الله ــ من خلال دراسة تفصيلية للرواة الذين وصفهم بهذه الأوصاف، ومحاولة الوصول إلى مراده ومقصوده.

والله المستعان وعليه التكلان.

المطلب الثاني: مشكلة البحث والدراسات السابقة

أولا:مشكلة البحث:ــ

بيان مراد الحافظ السليماني من حكمه على بعض الرواة بالنكارة ودراسة ما أنكر عليهم حال تميزه.

ثانيا: الدراسات السابقة:-

لم يسبق أن أفرد مراد الحافظ السليماني بمصطلح منكر الحديث بدراسة مستقلة، ولكن هناك أبحاث ذات صلة منها:-

١- - بحث: «مفهوم المنكر في «علل الحديث»، لابن أبي حاتم»، د/ زينب العيدان، كلية التربية بالقصيم، سنة: ١٩٩٦م.

٢- بحث: «الحديث المنكر عند الإمام أبي حاتم الرازي دراسة تطبيقية من خلال كتاب العلل لابنه»، د/ قاسم محمد غنام، ود/ أحمد عبد الله أحمد، جامعة جرش بالأردن، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد: ١٠، العدد: ١، سنة: ٢٠٠٢م

٣- بحث«الحديث المنكر عند نقاد الحديث.. دراسة نظرية وتطبيقية»، د/ عبد الرحمن بن نويفع بن فالح السلمي، مكتبة: الرشد، ط: ١، سنة: ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٤- بحث: «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم»، للأستاذ الدكتور/ عبد السلام أحمد أبو سمحة، دار النوادر، ط: ١، سنة: ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

٥- بحث: «الحديث المنكر عند الإمام أبي زرعة الرازي دراسة تطبيقية»، د/ مشهور علي سليمان قطيشات، ود/ معتصم عودة الجماعات،، مجلة علوم الشريعة والقانون، جامعة مؤتة بالأردن، المجلد: ٤٣، ملحق: ٢، سنة:٢٠١٥م.

المطلب الثالث: منهج البحث:-

اعتمدت في الدراسة النظرية **المنهج** (١)**الاستقرائي** (٢)، حيث تتبعت أقوال المحدثين وقواعدهم المبثوثة في طيات كتبهم وعملت على تحريرها والمقارنة بينها، ثم انتهيت إلى بعض النتائج معتمدة في ذلك على **قواعد المنهج التحليلي**(٣)**النقدي**(٤)في التوفيق بين أقوالهم أو الترجيح إذا لزم الأمر، وكانت خطوات العمل في البحث كالآتي:

١-بيان الأصل اللغوي للمصطلحات المستعملة في البحث؛ لبيان مدى ارتباط المعنى الاصطلاحي بأصله اللغوي.

٢-استقراء ما كتبه المحدثون في كتبهم عن مصطلح «المُنْكَر» قديما وحديثا بغية الوصول لحقيقة المصطلح.

٣- استقراء الرجال الذين وصفهم الحافظ أبو الفضل السليماني بـ «بالنكارة»

٤-ترجمت للرواة ترجمة مستوفية الأركان، مع المقارنة بين الأقوال، والترجيح بالقرائن المعروفة لدى أئمة هذا الشأن.

٥- بعد الانتهاء من تحرير القول في الراوي أختم الترجمة بخلاصة حاله مع التوجيه لوصف الحافظ السليماني له بالنكارة.

٦- كما قمت بدراسة المناكير التي استنكرها الحافظ السليماني على بعض الرواة دراسة وافية.

خطة البحث:-

ينقسم البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:

أما المقدمة ففيها ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمية الموضوع، وسبب اختياره.

المطلب الثاني: مشكلة البحث والدراسات السابقة.

المطلب الثالث: منهج البحث.

---

(١) تعريف المنهج العلمي: يعرفه ابن خلدون: بأنه مجموعة القواعد المصاغة التي يعتمدها الباحث، بغية الوصول إلى الحقيقة العلمية بشأن الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة والتحليل. وعرفه عبد الرحمن بدوي بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة يمن على سير العقل و تحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، يراجع: تقنيات و مناهج البحث في العلوم السياسية و الاجتماعية (ص ٥)- المؤلف: عبد الناصر جندلي. ٢٠٠٥- دار المطبوعات الجامعية.

(٢) مفهوم المنهج الاستقرائي: هو عبارة عن مجموعة الإجراءات الذهنية في عملية المعرفة و التي تبدأ من الخاص إلى العام. منهج البحث العلمي:(ص ٨) المؤلف: محمد طه بدوي- المكتب العربي الحديث- بدون

(٣) المنهج التحليلي: يُعْنى بدراسة مفردات البحث بأسلوب علمي واضح مستخدمًا تنظيمًا معينًا للوصول إلىالحقائق والنتائج، وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكًا أو تركيبًا أو تقويمًا، فإن كان الإشكال تركيبه منغلقة قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولًا ما، أو قواعد معينة، ويتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وهي التفسير – أي التفكيك، والنقد – أي التقويم، ثم الاستنباط – أي التركيب. «أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية»، د/ فريد الأنصاري (صـ: ٩٦)، ط: مطبعة النجاح الجديدة – الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.

(٤) المنهج النقدي: هو عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يتبعها الناقد أثناء قراءة النص وتحليله وتفسيره، فتتباين القراءات النقدية لنص واحد وتتنوع بتنوع القراء ومناهجهم النقدية، فلكل قارئ منهجه وطريقه الذي يسلكه أثناء تناوله للنص. «النقد الأدبي الحديث»، د/ محمد غنيمي هلال (صـ: ٩)، ط: دار النهضة- مصر، سنة: ١٩٧٥م.

الفصل الأول: الدراسة النظرية، وتتكون من مبحثين:

المبحث الأول: «التعريف بالإمام السليماني »، وتحته مطالب:-

المطلب الأول: نسبه، وكنيته، ونسبته، ومولده.

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وثناء أهل العلم عليه.

المطلب الثالث: رحلاته ومصنفاته

المطلب الرابع: منزلته عند علماء النقد

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: «التعريف بالمنكر»، وتحته المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف المنكر، لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أقسام الحديث المنكر، وينقسم إلى قسمين:

الأول: منكر السند. الثاني: منكر المتن.

المطلب الثالث: العلامات الدالة على وجود النكارة، وهما علامتان:

الأولى: التفرد. الثانية: المخالفة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية: وتشتمل على المباحث الآتية:-

المبحث الأول: من قال فيهم الحافظ السليماني "منكر الحديث".

المبحث الثاني: من قال فيهم الحافظ السليماني " حديثه منكر ".

المبحث الثالث: من رماهم الحافظ السليماني برواية المناكير.

المبحث الرابع: المناكير التي استنكرها الحافظ السليماني على بعض الرواة.

الخاتمة وما اشتملت عليه من نتائج وتوصيات.الفهرس.

الفصل الأول

المبحث الأول: التعريف بالإمام السليماني

المطلب الأول: نسبه، وكنيته، ونسبته، ومولده.

نسبه: هو الإمام، الحافظ، المـُعَمَّرُ محدث ما وراء النهر أَحْمَدُ بنُ عَلِيِّ بنِ عَمْرِو[١] بـنِ حَمْدِ [٢]بنِ إِبْرَاهِيْمَ بنِ يُوْسُفَ بنِ عَنْبَرٍ[٣] – بِفَتْحِ الْعين المهملة، بعْدهَا نون سَاكِنة، ثمَّ بَاء مُوَحدَة.

كنيته:أبو الفضل[٤].**نسبته:** السليمانيّ، منسوب إلى جده لأمه أحمد بن سليمان البيكندي[٥]البخاري[٦]، قال ابن الصلاح: «وجده لأمه أَحْمد بن سُلَيْمَان بن قُرَيْنَام بن حَازِم الْمُؤَذّن، ولِهَذَا قيل: السُّلَيْمَانِي فِيمَا نرَاهُ، ونرى قَول الْحَاكِم فِي نسبه"ابْن عَمْرو بن سُلَيْمَان" وهمًا أوقعه فِيهِ إِرَادَة تَحْقِيق نسبته[٧].

مولده: ولد الحافظ أبو الفضل السليماني سنة إحدى عشرة وثلاث مئة (٣١١هـ)[٨]

المطلب الثاني: شيوخه، وتلاميذه، وثناء أهل العلم عليه.

شيوخه وتلاميذه:

أخذ السليماني عن شيوخ كثيرين، منهم جده لأمه أحمد بن سليمان البيكندي، وأَبو جَعْفَرٍ أَحْمَد بْن مُحَمَّد بْن عِيسَى الْقَرَّابِيّ[٩] الهَرَوِيّ، ومُحَمَّد بن حَمْدُوَيْه بن سَهْل المَرْوَزِيّ، وَعَلِيَّ بن سَخْتُويه، وَعَلِيّ بن إِبْرَاهِيْمَ بنِ مُعَاوِيَةَ، وَمُحَمَّدَ بن إِسْحَاقَ الخُزَاعِيّ، وَمُحَمَّد بن صَابر بن كَاتب، وَصَالِح بن زُهَيْر، وَعَلِيَّ بن إِسْحَاقَ المَادَرَائِي[١٠]، وَأَبَو العَبَّاس الأَصَمّ، وَعَبْد الله بن جَعْفَرِ بنِ فَارس، وَطَبَقَتَهُم. وَتَفَرَّد بِالرِّوَايَة عَنِ ابْنِ حَمْدُوَيْه وَغَيْرِه.[١١].

---

(١) في «معجم البلدان»: «عمر».

(٢) في الأنساب، وطبقات الشافعية الكبرى: أحمد.

(٣) يراجع: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) يراجع: «الأنساب»: (٢١٤٠/١٩٨/٧)، و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧)، وبيكند: بلدة بين بخارى وجيحون، على مرحلة من بخارى، وكانت بلدة كبيرة حسنة كثيرة العلماء، «معجم البلدان»: (٥٣٣/١)، وهي حاليًا في دولة أوزبكستان.

(٦) هو الإمام الحافظ أحمد بن سليمان بن عبد الملك بن أبي شيبة الْجَزَرِيُّ، أبو الحسين الرَّهَاويُّ البيكندي. روى عن يزيد بن هارون، وجعفر بن عون، وعفان بن مسلم الصَّفَّار، وغيرهم. وروى عنه النسائي، وأبو عرُوبَةَ، ومكحول الْبَيْرُوتِيُّ، وغيرهم. «تهذيب الكمال»: (٤٤/٣٢٠/١).قال ابن أبي حاتم: كتب إلي ببعض حديثه، وهو صدوق ثقة«الجرح والتعديل»: (٥٩/٥٢/٢). وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان صاحب حديث يحفظ«الثقات»: (١٢١٣٥/٣٥/٨). وقال النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث،وقال أبو عروبة: تُوفِيَ بإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة بضيعة له إلى جانب الرَّهَاء سنة ٢٦١هـ، وكان ثبتًا في الأخذ والأداء. «تهذيب التهذيب»: (٦٠/٢٩/١) وقال ابن حجر ثقة حافظ. «تقريب التهذيب»: (صـــ:٨٠/برقم:٤٣)

(٧) يراجع: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).

(٨) يراجع: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧)، و«تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٧/٢٨).

(٩) بِفَتْح الْقَاف وَتَشْدِيد الرَّاء وبعد الْألف بَاء مُوَحدَة هَذِه النِّسْبَة لمن يعْمل الْقرب.اللباب في تهذيب الأنساب(٢١/٣).

(١٠) قال السمعاني: المادرائي: بفتح الميم والدال المهملة بعد الألف وبعدها الراء، هذه النسبة إلى مادرايا، وظني أنها من أعمال البصرة، والمشهور بالانتساب إليها أبو الحسن على بن إسحاق بن محمد بن البختري المادرائي، من أهل البصرة، صنَّفَ المسند وجمع، وحدَّثَ ببلده وبمكة. «الأنساب»، للسمعاني: (٣٥٧٧/١٣/١٢).

(١١) يراجع: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

تلاميذه: حَدَّثَ عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو العباس جعفر بن محمد المُستغفريُّ، وولده أبو ذَرٍّ محمد بن جعفر، وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيْرَجَانِيِّ، وإسحاق بن منصور المسياري، وأبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن الكلاباذي، وأبو حفص عمر بن منصور بن خنب البزاز، وأبو جعفر محمد بن أحمد بن حامد بن عُبَيْد البَيْكَنْديّ قاضي حلب، ومحمد بن إبراهيم الأصبهاني، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن حمزة العلوي، وأبو طاهر محمد بن أَحْمَد بن عليّ بن حمدان الخراساني، وأَحْمد بن عَليّ أَبُو سهل الأبيوردي، وغيرهم(١).

ثناء أهل العلم عليه:قَالَ السَّمْعَانِيّ: «لم يكن لَهُ نَظِير فِي زَمَانه إِسْنَادًا وحفظًا ودراية بِالْحَدِيثِ وضبطًا وإتقانًا»(٢).**وقَالَ الْحَاكِم:** «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، وَكَانَ من الْفُقَهَاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، ولُزُوم الْجَمَاعَة(٣).**وقال أيضًا:** وسمعت أبا الفضل السليماني – وكان صالحًا(٤).**وقال تاج الدين السبكي:** «كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»(٥).**وقال نجم الدين النسفي:** له حديث كثير، ورحلة في الآفاق، وتصانيف جمة، لم يكن له في زمانه نظيرًا، إسنادًا وحفظًا، ودراية بالحديث، وضبطًا وإتقانًا(٦). **ونقل ابن العماد الحنبلي** عن ابن ناصر الدّين الدمشقي قوله: «كان إمامًا حافظًا من الثقات»(٧).

وقال أبو محمد الحضرمي: «كان من الحفاظ المعمرين، والثقات المصنفين، رحل وطوف، وجمع وصنف، وحدث بغالب ما ألف»(٨).**وقال الذهبي** في العبر: «أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري، محدّث تلك الديار، طوَّف وسمع الكثير»(٩)، **وقال أيضًا:** «رحل إلى الآفاق، ولم يكن لَهُ نظيرٌ في عصره ببُخَارى حِفْظًا وإتقانًا، وعُلُوَّ إسناد، وكثْرة تصانيف»(١٠). **وقال عز الدين ابن الأثير:** «من الحفاظ المكثرين، رحل إلى العراق، والشام، وديار مصر، وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار»(١١).

---

(١) «المصدر السابق ».

(٢) يراجع: «الأنساب»: (١٩٨/٧-٢١٤٠).

(٣) يراجع: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).

(٤) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٨٣/١٦).

(٥) يراجع: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٤١/٤).

(٦) يراجع: «القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي: (صـ: ٨٨)، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ.

(٧) يراجع: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي: (٢٦/٥)، ويراجع: «بديعة البيان»، لابن ناصر الدين: (صـ: ١٨٠).

(٨) يراجع: «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»، لأبي محمد الحضرمي: (٣١٥/٣).

(٩) يراجع: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢).

(١٠) يراجع: «تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٦/٢٨).

(١١) «اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير: (١٩٩/١)، «معجم البلدان»، للحموي: (٥٣٣/١).

المطلب الثالث: رحلاته ومصنفاته.

مصنفاته ورحلاته: قال السمعاني: كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرِفَ بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية بالحديث وضبطا وإتقانا، صَنَّفَ التصانيف الكثيرة، الكبيرة والصغيرة، وكان يُصَنِّفُ كل أسبوع شيئًا، ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند، ويُحَدِّثُ به»[(١)]**.وقال أيضًا:** «من الحفاظ المكثرين، رحل إلى العراق والشام وديار مصر وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت، وكان يصنف كل أسبوع مجموعا ويحضره في الجامع يوم الجمعة ويحدث به»[(٢)]**.وقال عز الدين ابن الأثير:** «من الحفاظ المكثرين، رحل إلى العراق، والشام، وديار مصر، وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت»[(٣)].

وقال ابن الملقن: «سمع وصنف الكثير»[(٤)]**.وقال تاج الدين السبكي:** «طَوَّفَ الْبِلَاد، ورحل إِلَى الْآفَاق، وكَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[(٥)].

وقال الزِّرِكْلِيُّ: «رحل إلى العراق والشام ومصر، له أكثر من أربعمائة مصنف صغار»[(٦)].

وعلى كثرة مصنفاته إلا أنه لم يصل إلينا شيء منها، ومن أهم مؤلفاته:-

١- **كتاب** " **المسند** "ذكره السّمعاني في ترجمة محمد بن علي بن سعيد بن المطهر، المعروف بـ «فخر القضاة» أن من جملة مسموعاته العالية كتاب «**المسند**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ[(٧)].

٢- "**القراءة خلف الإمام** "ذكره السمعاني أيضًا في ترجمة أم علي أيغر بنت عبد الله،حيث قال: أيغر بنت عبد الله، التركية، عتيقة شيخنا أبي حفص عمر بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الفرغولي، امرأة صالحة، سمعها سيدها بدهستان من أبي يعقوب يوسف بن محمد بن إبراهيم المقرئ الدهستاني، سمعت منها جزءًا في «**القراءة خلف الإمام**» من جمع أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ البيكندي، بروايتها عن يوسف، عن أبي مسعود المظفر بن إبراهيم الجرجاني، عنه[(٨)].

---

(١) يراجع: «الأنساب»: (٢١٤٠/١٩٨/٧).

(٢) «المصدر السابق »: (٤٠٥/٢).

(٣) «اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير: (١٩٩/١)، «معجم البلدان»، للحموي: (٥٣٣/١).

(٤) يراجع: «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن الشافعي: (صـــ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢).

(٥) يراجع: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (١٧/٣).

(٦) يراجع: «الأعلام»، للزركلي: (١٧١/١).

(٧) يراجع: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني»، لأبي سعد السمعاني: (صـــ: ١٥٣١).

(٨) المصدر السابق (صـــ: ١٥٣١).

٣- «**الحث على اقتباس الحديث**»ذكره الحافظ مغلطاي في الإكمال[١].

٤- ذكر ياقوت الحموي أنه ألف كتابًا في شيوخه، وذكر فيه ألف شيخ في باب الكذابين»[٢].

٥- "**كتاب الضعفاء** " ذكره بدر الدين الزركشي تحت حديث «لا غيبة لفاسق»، حيث قال: «وَذكره أبو الْفضل السُّلَيْمَانِي فِي «**الضُّعَفَاء**»[٣].وقال ابن حجرفي ترجمة الزبير بن بكار: «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «**الضعفاء**» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء»[٤].

٦- **كتاب** " **الكنى والنوادر** " ذكره ابن عبد الهادي عند ترجمة محمد بن نصر الفقيه حيث قال: «قال الحافظ أبو الفضل أحمدُ بنُ علي بن عَمْرو السُّليماني في كتاب «**الكُنى والنَّوادر**»: محمدُ بنُ نصر، الفقيه الإِمام، إمام الأئمَّة، أبو عبد الله، الموفَّق من السماء»[٥].

٧- **كتاب في أسماء الرِّجال** ذكره ابن عبد الهادي أيضا عند ترجمة الحافظ السليماني حيث قال " وله عندي **كتاب في أسماء الرِّجال** فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتابعْ عليها[٦]

٨- كتاب: «**جزء في السجع**» ذكره محقق كتاب: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب علَى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» أن كان من موارد مؤلفه إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي في كتابه: كتاب: «**جزء في السجع**»، لأبي الفضل أحمد بن علي السليماني البيكندي المتوفى سنة ٤٠٤ هـ[٧].

٩- كتاب: «**الحث على طلب الحديث**» ذكره صاحب «معجم المؤلفين»عند ترجمة الحافظ السليماني حيث قال «محدث، رحل إلى العراق، والشام، ومصر، وصنف وجمع، وتقدم في الحديث حتى قيل: له أكثر من أربع مئة مصنف صغار، وله كتاب: «**الحث على طلب الحديث**»[٨].

(١) يراجع: «إكمال تهذيب الكمال»، لمغلطاي: (٤٠٠/٦).
(٢) يراجع: «معجم البلدان»، لياقوت الحموي: (٤١٩/١).
(٣) «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»: (صـ: ٤٥).
(٤) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٣١٣/٣).
(٥) يراجع: «طبقات علماء الحديث»: (٣٦٢/٢).
(٦) «المصدر السابق »: (٢٣٤/٣).
(٧) يراجع: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب علَى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم الناجي: (٧٢/١٠٣/١).
(٨) يراجع: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (١٦/٢).

المطلب الرابع: منزلته عند علماء النقد: عَدَّ الإمام الذهبيُّ الحافظَ أبا الفضل السليماني فيمن يُعْتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل في الطبقة(١) الحادية عشرة، حيث قال:" الطبقة الحادية عشرة

– أبو محمد عبد الغني بن سعيد الازدي المصري

– وأبو نصر احمد بن محمد بن الحسين الكلاباذي

– وأبو الفضل احمد بن علي السليماني البخاري صاحب التصانيف وعمر ثلاثا وتسعين سنه

– وتمام بن محمد بن عبد الله الرازي محدث دمشق

– وأبو بكر احمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني

– وأبو الفتح محمد بن احمد أبي الفوارس البغدادي، – وأبو بكر احمد بن محمد الخوارزمي البرقاني،..... وجماعة غيرهم [٢].**وقد عَدَّه ابن ناصر الدين الدمشقي في أئمة النقد المعتبرين في زمانه** حيث قال: «ثُمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، **وَأَحمد بن عَليّ السُّلَيْمَاني**، وَأَبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي[٣].**ويؤخذ عليه شدته في الجرح**، وتضعيفه لثقات لا يصح تضعيفهم، قال الذهبي أيضًا: رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَارٍ، فلا يُسْمَعُ منه ما شَذَّ فيه[٤].**وقال ابن عبد الهادي:** «الحافظ المُعَمَّر، شيخ ما وراء النهر، وجمع وصَنَّفَ، وله عندي كتاب في أسماء الرجال فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتَابَع عليها»[٥].**وعلق الذهبي** عند ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن خنب البخاري: «قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل علي – رضي الله عنه – بعد أن كان أملى فضائل الثلاثة، إذ قام أبو الفضل السليماني، وصاح: أيها الناس، هذادجال فلا تكتبوا، وخرج من المجلس؛ لأنه ما سمع بفضائل الثلاثة. **قال الذهبي:** هذا يدل على زعارة[٦] السليماني، وغلظته، الله

(١) نظم الإمام الذهبي مجموعة من كتبه على الطبقات،ويتضح أنه استعمل الطبقة للدلالة على القوم المتشابهين من حيث اللقاء أي: في الشيوخ الذين أخذوا عنهم، ثم تقاربهم في السن من حيث المولد والوفاة تقاربا لا يتناقض مع اللقيا، وهو أمر يتيح تفاوتا في وفيات المترجمين من جهة، وتفاوتا في عدد الطبقات أيضا.، ويتضح من تتبع كتب الذهبي أن كل مترجم إنما تتحدد طبقته حسب الكتاب المذكور فيه وأننا لا يمكن أن نجد توزيعا موحدا للمترجمين في جميع كتب الذهبي المرتبة على الطبقات فلا نستطيع القول: إن فلانا من أهل الطبقة الفلانية عند الذهبي، بل يصح القول: إنه من أهل الطبقة الفلانية في الكتاب الفلاني.فإذا كان الأمر كذلك، فمن البداهة أن لا نجد تقسيما موحدا للطبقات عند المؤلفين المسلمين، فمكحول – مثلا – في الطبقة الثالثة من أهل الشام عند ابن سعد (١)، بينما هو في الطبقة الثانية عند خليفة (٢)، وفي الطبقة الرابعة عند الذهبي في " التذكرة ". يراجع مقدمة سير أعلام النبلاء ط/ مؤسسة الرسالة المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م بتصرف

(٢) يراجع: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (صـ: ٢١٠– ٢١٣).

(٣) يراجع: «الرد الوافر»: (صـ: ١٦).

(٤) يراجع: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١٧/٢٠٠/١١٥).

(٥) يراجع: «طبقات علماء الحديث»، لابن عبد الهادي: (٣/٢٣٤)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (صـ: ٣٥/ برقم: ٤٨).

(٦)الزعارة: شراسة الطبع وسوء الخلق. «لسان العرب»: (٤/٣٢٣).

يسامحه»[١].**وقال في ترجمة:** الزبير بن بكار القرشي الأسدي الزبيري: «وقال أحمد بن علي السليماني الحافظ: منكر الحديث. كذا قال، ولا يدري ما ينطق به»[٢]. وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد بن عبيد بن غسان الكناني المدني: «وقد قال السليماني حديثه منكر، **ولم يتابع السليماني على هذا**، وقال الدارقطني: ثقة»[٣]، وقال: حجة[٤].**فتشدد الحافظ السليماني في الرجال ظاهر.**

المطلب الخامس: وفاته: تُوفِيَ في بيكند ليلة الجمعة الخامس والعشرين من ذي القعدة، سنة أربع وأربع مئة (٤٠٤هـ)، وله ثلاث وتسعون (٩٣) سنة.كما نقل السمعاني أنه توفى في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة(٥). وقال الذهبي: عُمِّرَ ثلاثًا وتسعين سنة(٦).

المبحث الثاني: «التعريف بالمنكر»، وتحته المطالب الآتية:

المطلب الأول: تعريف المنكر، لغة واصطلاحاً.

أولا:التعريف اللغوي:الأصل اللغوي لمادة" نَكَرَ" يدل على نفور القلب من الشيء لعدم معرفته به ، **قال ابن فارس:** «أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ الْمَعْرِفَةِ الَّتِي يَسْكُنُ إِلَيْهَا الْقَلْبُ، وَنَكِرَ الشَّيْءَ، وَأَنْكَرَهُ: لَمْ يَقْبَلْهُ قَلْبُهُ، وَلَمْ يَعْتَرِفْ بِهِ لِسَانُهُ..... وَالنَّكْرَاءُ: الْأَمْرُ الصَّعْبُ الشَّدِيدُ. وَالْإِنْكَارُ: خِلَافُ الِاعْتِرَافِ. وَالتَّنَكُّرُ: التَّنَقُّلُ مِنْ حَالٍ تَسُرُّ إِلَى أُخْرَى تُكْرَهُ»[٧].

وقال ابن منظور: «والنَّكَرَةُ: خِلَافُ الْمَعْرِفَةِ، ونَكِرَ الأَمرَ نَكِيرًا، وأَنْكَرَه إِنْكارًا، ونُكْرًا: جَهِلَهُ... والتَّناكُرُ: التَّجاهُلُ»[٨].**وقال الفيروز آبادي:** «النَّكْرُ والنَّكارَةُ والنَّكْراءُ، بِالْفَتْحِ فِي الكُلِّ، والنُّكْرُ، بالضمّ: الدَّهاءُ والفطْنَةُ، يُقَال للرجل إِذا كَانَ فَطِناً مُنْكَراً،..... وَفِي التَّنزيل الْعَزِيز لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا..قَالَ ابْن سيدَه: النُّكْرُ والنُّكُر: الأَمر الشَّدِيدُ، قَالَ اللَّيْث: الدهاءُ والنُّكْرُ نَعْتٌ للأَمر الشَّديد....والنَّكرَةُ: إنكارُكَ الشَّيْءَ، وَهُوَ: خلافُ

---

(١) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٤/١٥).

(٢) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٣١٤/١٢)، وقال في «الميزان»: (٢/ ٢٨٣٠/٦٦): «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال – مرة: منكر الحديث»، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (٣١٣/٣): «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «الضعفاء» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل محمد بن حسن بن زبالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي، وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة».

(٣) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٥١٨/٩).

(٤) يراجع: «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني»: (صـــ: ٢٧٢/رقم: ٤٨٠).

(٥) يراجع: «الأنساب»: (١٢٣/٧)، و«القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين النسفي: (صـــ: ٨٨).

(٦) يراجع: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـــ: ٢١١/ برقم: ٥٢١)، و«العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢)، ويراجع ترجمته أيضا في: «المعين في طبقات المحدثين»، للذهبي: (صـــ: ١٢٢/ برقم: ١٣٥٧)، و«تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٩٦٠/١٦٠/٣)، و«الوافي بالوفيات»، للصفدي: (١٤٢/٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٢٦٢/٤١/٤)، و«طبقات الشافعيين»: لابن كثير: (صـــ: ٣٤٨)، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن: (صـــ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢)، و«هدية العارفين»، للبغدادي: (٧١/١)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»، لأبي الطيب المنصوري: (١٠٦/٢٤٧/١).

(٧) «مقاييس اللغة»: (٤٧٦/٥)، مادة: نكر.

(٨) «لسان العرب»: (٢٣٣/٥، ٢٣٤).

المَعرِفَة، والنَّكِرَةُ: مَا يخرُجُ من الحُوَلاءِ والخُراجِ من دمٍ أَو قَيْحٍ، كالصَّديد »[1].**وقال الزبيدي:** «والتَّنَكُّرُ: التَّغَيُّرُ عن حالٍ تَسُرُّكَ إلى حالٍ تَكْرَهُها، والاسمُ: النَّكيرَةُ.....»[2].و نخلص مما سبق إلى أن المنكر هو: خلاف المعروف الذي لا يقبله القلب ولا يسكن إليه لصعوبته والجهل به،وكونه على حال مكروهة غير مستحسنة.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي: يظهر من تتبع استعمال أئمة الحديث للفظ المنكر أنه يختلف باختلاف مقاصدهم، وأن استعمال المتقدمين له يختلف عن استعمال المتأخرين[3]، وإن كان لبعض المتقدمين ما يوافق قول المتأخرين كصنيع الإمام البخاري ــ رحمه الله ــكما سيأتي بيانه.

فالمتقدمون يستعملونه على مجرد التفرد، وإن كان راويه ثقة ثبتًا، أو صدوقًا،أو ضعيفا ً،**وأما المتأخرون** فيُطلقون المنكر على مخالفة الراوي الضعيف للراوي الثقة.

يقول اللكنوي في الرفع والتكميل: « ولَا تَظنن من قَوْلهم هَذَا حَدِيث مُنكر أَن راويه غير ثِقَة فكثيرا مَا يطلقون النكارة على مُجَرّد التفرد، وان اصْطلحَ الْمُتَأَخّرُونَ على أَن المنكر هُوَ الحَدِيث الَّذِي رَوَاهُ ضَعِيف مُخَالفا لثقة وأما إذا خَالف الثِّقَة غَيره من الثِّقَات فَهُوَ شَاذ»[4].

وقال الدكتور نور الدين عتر في منهج النقد في علوم الحديث: «اختلفت عبارات علماء المصطلح في تعريف «المنكر»، حتى يكاد يشتبه أمره لدى الناظر، والتحقيق الذي يتبين بالبحث أنَّ ذلك الاختلاف يرجع إلى اختلاف مقصد كل طائفة منهم من استعمال هذا الاصطلاح، وقد وجدنا بالبحث في ذلك مسلكين للعلماء نفصلهما فيما يلي:

المسلك الأول: إطلاق المنكر على نوع خاص من المخالفة وهو: «ما رواه الضعيف مخالفًا للثقة»، وهذا القسم يقع في مقابلة المعروف، والمعروف هو: «حديث الثقة الذي خالف رواية الضعيف»، وعلى هذا كثير من المحدثين، وهو الذي استقر عليه هذا الاصطلاح عند المتأخرين، **وعليه جرى الحافظ ابن حجر في النخبة وشرحها.**

المسلك الثاني: التوسع في إطلاق «المنكر»، وأنه: «ما تفرد به راويه، خالف أو لم يخالف، ولو كان ثقة». وهذا يشمل صورًا متعددة، أطلق المحدثون على كل منها منكر، وهو مسلك كثير من المتقدمين»انتهى[5]. ونستعرض فيما يلي بعض الأقوال والأمثلة التطبيقية التي توضح الفرق بين استعمال المتقدمين للمنكر على مجرد التفرد دون

(١) «القاموس المحيط»: (صـ: ٤٨٧ وما بعدها).

(٢) «تاج العروس»: (٢٩٠/١٤).

(٣) اعتمدت في بيان الحد الفاصل بين المتقدمين والمتأخرين ما قرره الإمام الذهبي في ميزان الاعتدال، في:(ج١/صـ: ٤)، بقوله:« فالحد الفاصل بين المتقدم والمتأخر هو رأس سنة ثلثمائة».

(٤) «الرفع والتكميل»: (صـ: ٢٠١).

(٥) «منهج النقد في علوم الحديث»: (صـ: ٤٣٠).

اشتراط ضعف الراوي أو المخالفة، واستعمال المتأخرين الذي يشترط الضعف مع المخالفة:

فمن الأوَّل- أي القول الأول-:

١- الإمام يحيى بن سعيد القطان (ت: ١٩٨هـ)، قال الحافظ ابن حجر في ترجمة قيس بن أبي حازم البجلي الأحمسي أبي عبد الله الكوفي: «قال ابن المديني: قال لي يحيى بن سعيد: قيس بن أبي حازم منكر الحديث، ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير منها حديث الحوأب[١]..... **ومراد القطان بالمنكر الفرد المطلق**»[٢].

٢- الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري عند ترجمة يزيد بن عبد الله بن خصيفة الكندي:" قال ابن معين ثقة حجة، ووثقه أحمد في رواية الأثرم،وكذا أبو حاتم والنسائي وابن سعد، وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود **عن أحمد أنه قال منكر الحديث** قلت ــ أي الحافظ ابن حجر ــ: **هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يغرب على أقرانه بالحديث عرف ذلك بالاستقراء من حاله** وقد احتج بابن خصيفة مالك والأئمة كلهم»[٣].

ومما يؤكد هذا التقرير في إطلاق أحمد المنكر على الفرد المطلق، أن الإمام العراقي في تخريجه لحديث الإستخارة، قال:« أخرجه البخاري من حديث جابر[٤]، قال أحمد: حديث منكر»[٥].

ولما سئل الإمام الهيتمي في الفتاوى الحديثية عن صنيع أحمد هذا، أجاب:« لا يؤثر قول أحمد المذكور ضعفا في الحديث لأنه ليس المراد به ظاهره فإن اصطلاح أحمد كما نقله الأئمة عنه أنه يطلق هذا اللفظ على الفرد المطلق وإن كان راويه ثقة وقد جاء عن أحمد ذلك في حديث الأعمال بالنيات[٦]، لكونه فردا مطلقا باعتبار أوله وإن كان متواترا باعتبار آخره فقال: في رواية محمد بن إبراهيم التيمي، روى حديثا منكرا، ووصف محمدا مع ذلك بأنه ثقة، فإذا عرف من اصطلاح أحمد – رضي الله عنه- ذلك على أنه لم يضعف الحديث بوجه »[٧].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده في:(٢٩٨/٤٠)، برقم:(٢٤٢٥٤)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ قَالَ: لَمَّا أَقْبَلَتْ عَائِشَةُ بِلَغَتْ مِيَاهَ بَنِي عَامِرٍ لَيْلًا نَبَحَتِ الْكِلَابُ، قَالَتْ: أَيُّ مَاءٍ هَذَا؟ قَالُوا: مَاءُ الْحَوْأَبِ قَالَتْ: مَا أَظُنُّنِي إِلَّا أَنِّي رَاجِعَةٌ فَقَالَ بَعْضُ مَنْ كَانَ مَعَهَا: بَلْ تَقْدَمِينَ فَيَرَاكِ الْمُسْلِمُونَ، فَيُصْلِحَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ذَاتَ بَيْنِهِمْ، قَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَنَا ذَاتَ يَوْمٍ: " كَيْفَ بِإِحْدَاكُنَّ تَنْبَحُ عَلَيْهَا كِلَابُ الْحَوْأَبِ؟ "، وسنده صحيح.

(٢) « تهذيب التهذيب»: (٦٩١/٣٨٦/٨).

(٣) مقدمة الفتح (٤٥٣/١)

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الدعوات- باب الدعاء عند الاستخارة، في:(٨١/٨)، برقم:(٦٣٨٢)

(٥) المغني عن حمل الأسفار:(صـــــــ: ٢٤٤)

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه في بدء الوحي، في:(٦/١)، برقم:(١)، وأخرجه مسلم في كتاب الإمارة – باب قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنية»، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال، في:(١٥١٥/٣)، برقم:(١٩٠٧)

(٧) الفتاوى الحديثية:(صـــــــ: ٢٠٥)

٣- **الحافظ أبو بكر البرديجي**[١]**(ت: ٣٠١ هـ)** جاء في مقدمة ابن الصلاح (ت: ٤٦٣هـ):" النَّوْعُ الرَّابِعَ عَشَرَ: مَعْرِفَةُ الْمُنْكَرِ مِنَ الْحَدِيثِ بَلَغَنَا عَنْ أَبِي بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنِ هَارُونَ الْبَرْدِيجِيِّ الْحَافِظِ: أَنَّهُ الْحَدِيثُ الَّذِي يَنْفَرِدُ بِهِ الرَّجُلُ، وَلَا يُعْرَفُ مَتْنُهُ مِنْ غَيْرِ رِوَايَتِهِ لَا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي رَوَاهُ مِنْهُ وَلَا مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، فَأَطْلَقَ الْبَرْدِيجِيُّ ذَلِكَ وَلَمْ يُفَصِّلْ. وَإِطْلَاقُ الْحُكْمِ عَلَى التَّفَرُّدِ بِالرَّدِّ أَوِ النَّكَارَةِ أَوِ الشُّذُوذِ مَوْجُودٌ فِي كَلَامِ كَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ" [٢]. **كذا نقله عنه الحافظ ابن رجب الحنبلي** – رحمه الله– **(المتوفى: ٧٩٥هـ)** قال: «ولم أقف لأحد من المتقدمين على حد المنكر من الحديث، وتعريفه إلا على ما ذكره أبو بكر البرديجي الحافظ، وكان من أعيان الحفاظ المبرزين في العلل: أن المنكر هو الذي يُحَدِّثُ به الرجل عن الصحابة، أو عن التابعين عن الصحابة، لا يعرف ذلك الحديث، وهو متن الحديث، إلا من طريق الذي رواه فيكون منكرًا، ذكر هذا الكلام في سياق ما إذا انفرد شعبة، أو سعيد بن أبي عروبة، أو هشام الدستوائي بحديث عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا كالتصريح بأن كل ما ينفرد به ثقة عن ثقة ولا يعرف المتن من غير ذلك الطريق فهو منكر»[٣]. وقال ابن حجر رحمه الله عند ترجمة **يونس بن القاسم الحنفي:** " أبو عمر اليمامي وثقه يحيى بن معين والدارقطني، **وقال البرديجي منكر الحديث، قلت أوردت هذا لئلا يستدرك، وإلا فمذهب البرديجي أن المنكر هو الفرد سواء تفرد به ثقة أو غير ثقة، فلا يكون قوله منكر الحديث جرحا بينا، كيف وقد وثقه يحيى بن معين**(٤).

٤ـ **الإمام النووي– رحمه الله–(ت٦٧٦هـ) حيث قال معقبا على كلام الإمام مسلم(ت:٢٦١ هـ) في تعريف المنكر:**"وعلامة المنكر في حديث المحدث، إذا ما عُرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا، خالفت روايته روايتهم، أو لم تكد توافقها، فإذا كان الأغلب من حديثه كذلك كان مهجور الحديث، غير مقبوله، ولا مستعمله، فمن هذا الضرب من المحدثين: عبد الله بن محرر، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو العطوف..... ومن نحا نحوهم في رواية المنكر من الحديث، فلسنا نعرج على حديثهم، ولا نتشاغل به، لأن حكم أهل العلم، **والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وجد**

---

(١) الإمام الحافظ الحجة، أبو بكر أحمد بن هارون بن روح البرديجي، البرذعي، نزيل بغداد.ولد بعد الثلاثين ومائتين أو قبلها..قال حمزة السهمي: سألت الدارقطني عن أبي بكر البرديجي، فقال: ثقة، مأمون، جبل.وقال الخطيب: كان ثقة فاضلا فهما، حافظا.وقال أبو الشيخ الأصبهاني: مات سنة إحدى وثلاث مائة ببغداد.(سير أعلام النبلاء٧٧/١١)، تاريخ بغداد (٤٣١/٦)، الأعلام للزركلي (٢٦٥/١)

(٢) «مقدمة ابن الصلاح»: (صـ: ٨٠).

(٣) «شرح علل الترمذي»: (٦٥٣/٢).

(٤) « فتح الباري»، لابن حجر: (٤٥٥/١).

كذلك، ثم زاد بعد ذلك شيئا ليس عند أصحابه قبلت زيادته، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس. (١)

قال النووي: هذا الذي ذكر- رحمه الله- هو المعنى المنكر عند المحدثين **يعنى به المنكر المردود فإنهم قد يطلقون المنكر على انفراد الثقة بحديث وهذا ليس بمنكر مردود إذا كان الثقة ضابطًا متقنًا.**(٢)

ومن الثاني:

١- **الإمام محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري**(ت:٢٥٦هـ)، **كما جاء في الحديث الذي أخرجه الترمذي** في العلل الكبير عن الْحَسَنِ بْنِ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى الشَّامِ**».

يقول الترمذي:سَأَلْتُ مُحَمَّدًا- يعني البخاري - عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فقال: **هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ خَطَأٌ، إِنَّمَا هُوَ قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ مُحَمَّدٌ: وَكَانَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَحْمِلُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ وَيَقُولُ: كَتَبَ إِلَى الْيَمَنِ حَتَّى حُمِلَ إِلَيْهِ كِتَابُ مَعْمَرٍ فَرَوَاهُ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهُوَ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَ يَرْوِي مَنَاكِيرُ**»(٣).

ومحمد بن كثير: قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ذكر أبى محمد بن كثير فضعفه جدا، وضعف حديثه عن معمر جدا، وقال: هو منكر الحديث، وقال يروى أشياء منكرة.

وقال صالح بن أحمد بن حنبل: قال أبى: محمد بن كثير لم يكن عندى ثقة، وقال أيضا: ليس بشىء يحدث بأحاديث مناكير ليس لها أصل(٤). و قال يونس بن حبيب الأصبهانى: ذكرت لعلى بن المدينى محمد بن كثير المصيصى و أنه حدث عن الأوزاعى، عن قتادة، عن أنس قال: " نظر النبى- صلى الله عليه وسلم- إلى أبى بكر، وعمر، فقال: هذان سيدا كهول أهل الجنة ». فقال على: كنت أشتهى أن أرى هذا الشيخ فالآن لا أحب أن أراه.

---

(١) « صحيح مسلم» (١/ ٧).

(٢) « شرح النووي على مسلم»: (٥٧/١).

(٣) أخرجه الترمذي في «العلل الكبير»، أبواب الفتن، باب: مَا جَاءَ فِي الشَّامِ (صـ: ٣٢٤/برقم: ٥٩٨).

(٤) «العلل ومعرفة الرجال»: (٥١٠٩/٢٥١/٣)

وقال يحيى بن معين: كان صدوقا(١). و قال محمد بن إبراهيم الكنانى الأصبهانى: سألت أبا حاتم الرازى عن محمد بن كثير المصيصى، فقال: كان رجلا صالحا يسكن المصيصة، و أصله من صنعاء اليمن، و فى حديثه بعض الإنكار، وقال صالح بن محمد الحافظ: صدوق، كثير الخط، وقال عبيد بن محمد الكشورى، عن يحيى بن معين: ثقة(٢). و قال البخارى: لين جدا (٣). و قال أبو عبيد الآجرى عن أبى داود: لم يكن يفهم الحديث(٤)، وقال أبو أحمد بن عدى: له روايات عن معمر، و الأوزاعى خاصة عداد لا يتابعه عليها أحد،(٥)و ذكره ابن حبان فى كتاب " الثقات "، و قال: يخطىء ويغرب. (٦) قال محمد بن سعد: كان ثقة و يذكرون أنه اختلط فى آخر عمره (٧)، وقال النسائى: ليس بالقوى، كثير الخطأ،وقال الساجى: صدوق كثير الغلط.،و قال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عنده(٨). وقال ابن حجر: صدوق كثير الغلط. توفي في ذي الحجة سنة ٢١٦هـ. وقيل: بعد ذلك(٩).

٢- **الإمام مسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١ هـ)** في كلامه عن المنكر الذي سبق نقله آنفاً.

٣- **أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي(المتوفى: ٢٧٩هـ)**فقد أخرج في السنن قال حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذ العَقَدِيُّ البَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ وَاقد الكُوفِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْه وَسَلَّمَ: «مَنْ نَزَلَ عَلَى قَوْمٍ فَلَا يَصُومَنَّ تَطَوُّعًا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ»: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثِّقَاتِ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَأَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ »(١٠).

وأَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ الكُوفِيُّ ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي، وقال البخاري: حديثه ليس بمعروف، منكر الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: متروك الحديث(١١).

٤- **الحافظ ابن حجر**(ت:٨٥٢هـ) حيث قال في النكت:«وأما ما انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المُضَعَّف في بعض مشايخه دون بعض بشيء لا متابع له،

(١) «الجرح والتعديل»: (٣٠٩/٦٩/٨)

(٢) «تهذيب التهذيب»: (٦٨٥/٣٦٩/٩)

(٣) «التاريخ الكبير»: (٦٨٤/٢١٨/١)،و «تهذيب التهذيب»: (٦٨٥/٣٦٩/٩)

(٤) «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل»: (صـ: ٣٥٩).

(٥) «الكامل»: (١٧٣٢/٢٥٤/٦)

(٦) «الثقات»: (١٥٢٣٦/٧٠/٩)

(٧) «الطبقات الكبرى»: (٧/٣٣٩/ ٣٩٩١)

(٨) «تهذيب التهذيب»: (٦٨٥/٣٦٩/٩)

(٩) «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٠٤/برقم: ٦٢٥١)

(١٠) أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: الصوم، باب: بابُ ما جَاءَ فِيمَنْ نَزَلَ بِقَوْمٍ فَلَا يَصُومُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ(٧٨٩/١٤٧/٣)، وقال عقبه: «هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ لَا نَعْرِفُ أَحَدًا مِنَ الثِّقَاتِ رَوَى هَذَا الحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، وَأَيُّوبُ بْنُ وَاقِدٍ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ ».

(١١) «تهذيب التهذيب»: (١/ ٧٦٣/٤١٥).

ولا شاهد، فهذا أحد قسمي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثير من أهل الحديث، وإن خولف في ذلك، فهو القسم الثاني؛ وهو المعتمد على رأي الأكثرين»[١]. **وقال في النزهة:** «وإنْ وقَعَتِ المخالفة معَ الضَّعْف؛ فالرَّاجِحُ يُقالُ لهُ: «المَعْروفُ»، ومقابلُهُ يقال له: «المنكَر»... وعُرِفَ بهذا أَنَّ بينَ الشَّاذِّ والمُنْكَرِ عُمومًا وخُصوصًا من وجه؛ لأنَّ بينَهُما اجْتِماعًا في اشْتِراطِ المُخالفَة، وافتراقًا في أنَ الشاذَّ روايةُ ثقة، أَوْ صَدُوْق، والمنكَر روايةُ ضعيف، وقد غَفَلَ مَنْ سَوّى بينَهُما» [٢]،وقال اللكنوي:والذي حققه الحافظ ابن حجر في «النخبة وشرحها»، وارتضاه كثير ممن جاء بعده هو أن المنكر والشاذ يعتبر فيهما المخالفة، ويفترقان في كون الراوي مجروحًا، وغير مجروح [٣].

وهوما استقر عليه العمل من بعده عند كثير من علماء الحديث منهم: السخاوي[٤]، والسيوطي [٥] والأمير الصنعاني[٦]،وغيرهم.

المطلب الثاني: أقسام الحديث المنكر، وينقسم إلى قسمين:

الأول: منكر السند تحصل نكارة الإسناد إما بزيادة في الإسناد، أو نقصانه، أو إبدال راوٍ أو أكثر.**وتأخذ الزيادة في الإسناد صوراً متعددة**، بأن يصل الراوي الضعيف حديثاً مرسلاً، أو يرفع حديثا موقوفاً،أو يصل حديثاً منقطعاً.**وأما النقصان** فيكون بإسقاط الراوي الضعيف راويًّا أو أكثر من رواة الإسناد.وقد تحصل نكارة الإسناد بأن يُبدِل الراوي الضعيف راويًّا بآخر، أو يجعل إسناد متنٍ لمتنٍ آخر.

الثاني: منكر المتن.

وعلامته، وهو من علامات الوضع أيضا، أن يعارض الخبر المنكر القرآن الكريم، أو مقصدًا من مقاصد التشريع الكلية، أو يعارض القواعد العامة للشريعة الإسلامية، أو نصًّا شرعيًّا مقطوعًا به، وكذا إذا كان الخبر فيه مبالغة في الترغيب والترهيب، وفي فضائل الأعمال، أو كون الراوي تفرد بنقل خبر توافرت الدواعي على نقله، أو مخالفة الخبر للوقائع التاريخية الثابتة، أو مخالفة لصريح العقول، أو يكون فيه دعوة لمذهب من مذاهب البدع، والضلال، وغير ذلك[٧].ومن قرائن النكارة أيضًا: ركاكة لفظ الخبر، وكون الكلام لا يشبه كلام النبوة، قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءا كضوء النهار

(١) «نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح»: (٦٧٥/٢).

(٢) «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»: (صـ: ٧٢، ٧٣).

(٣) «ظفر الأماني شرح مختصر السيد الجرجاني»، لعبد الحي اللكنوي: (صـ: ٣٦٢).

(٤) «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (٢٤٩/١).

(٥) تدريب الراوي »: (٢٨٠/١).

(٦) «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»: (٥/٢، ٧).

(٧) «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (٣٢٥/١، وما بعدها).

تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[١].وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر لـه جلـد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب[٢].وقال ابن القيم: رَكَاكَةُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ وَسَمَاجَتُهَا بِحَيْثُ يَمُجُّهَا السَّمْعُ وَيَدْفَعُهَا الطَّبْعُ وَيَسْمُجُ معناها لِلْفَطِنِ[٣].وقد تكون النكارة فـي زيـادة لفظة منكرة في المتن، فيكون معظم المتن مرويًّا برواية الثقات، ويتفرد الراوي الضعيف بزيادة لفظة أو جملة في الحديث لم يوافقه عليها الثقات، وقد تكون النكارة في تـصحيف وتحريف بعض ألفاظ المتن بما يُحيل الألفاظ إلى غير معانيها، وقد اهتم المحدثون بهـذه القضية، وهي قضية رواية الحديث باللفظ، وإن روي الحديث بالمعنى فلابد مـن تـوافر شروط تضمن أن يكون النقل قريبًا من اللفظ[٤].

المطلب الثالث: العلامات الدالة على وجود النكارة، وهما علامتان:

العلامة الأولى: التفرد.

التفرد من أهم الدلالات التي يأخذها أئمة النقد الحديثي بعين الاعتبار، فقد يكـون سـببًا للطعن في الراوي وإنكار حديثه، أو يكون أمارة توثيق وضبط، فإن ضـبط الـراوي لا يعرف إلا بعرض رواياته على روايات الحفاظ الثقات، فَإِنْ وَافَقَهُمْ فِي رِوَايَـتِهِمْ غَالِبًـا، وَلَوْ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَضَابِطٌ، وَلَا تَضُرُّ مُخَالَفَتُهُ لَهُمْ النَّادِرَةُ، فَإِنْ كَثُرَتْ مُخَالَفَتُـهُ لَهُـمْ، وَنَدَرَتِ الْمُوَافَقَةُ، اخْتَلَّ ضَبْطُهُ، وَلَمْ يُحْتَجَّ بِهِ فِي حَدِيثِهِ[٥].

يقول ابن الصلاح عن طرق إدراك العلة: «ويستعان على إدراكها – أي العلة والنكـارة والشذوذ – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تُنَبِّهُ العارف بهـذا الشأن»[٦].

وصورة التفرد أن يأتي الحديث من رواية راو ولا يتابعه على روايته غيرُه من الـرواة، وقد يقع التفرد مع المخالفة، وقد يقع التفرد بدون مخالفة،وقد يكون الراوي المتفـرد ثقـةً ضابطًا، وقد يكون الراوي دون ذلك.**فيأخذ التفرد باعتبار حال الراوي خمـس صـور، وتفصيلها كالآتي:-**

١ــ تفرد الراوي الثقة، ويدخل فيه دخولًا أوليًّا تفرد الإمام الحافظ الثقة المتقن.وحكمـه: قبول روايته ما لم يخالف الأوثق منه، ويُعَدُّ حديثه صحيحًا.

(١) «المصدر السابق »: (٣٢٥/١).

(٢) «المصدر السابق »: (٣٢٥/١).

(٣) «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»: (صـــ: ٩٩).

(٤) «الحديث المنكر دراسة نظرية تطبيقية في كتاب: علل الحديث، لابن أبي حاتم»، د/ عبد السلام أبو سمحة (صـــ: ١٢٣ – ١٤٥) بتصرف كثير جدًا.

(٥)تدريب الراوي: (/١ص٣٥٨).

(٦)«مقدمة ابن الصلاح»: (صـــ: ٩٠).

٢ــ تفرد الراوي الصدوق، أومن لا بأس به، ونحوهم.وحكمه: قبول روايته ما لم يخالف الأوثق منه،أو يخالف مجموعة من الثقات لأن احتمال الخطأ من الجماعة بعيد، بخلاف الواحد حتى ولو ثقة، ويُعَدُّ حديثه حسنًا.

٣ــ تفرد الراوي الضعيف، ويراد به الضعيف ضعفًا يسيرًا. وحكمه: رد روايته خالف أو لم يخالف، لكن إن وُقِف له على متابع أو شاهد ارتقى به.

٤ــ تفرد الراوي شديد الضعف كالمتروك، والمتهم، ومن يسرق الحديث، ونحوهم.وحكمه: رد روايته خالف، أم لم يخالف.

٥ــ تفرد الراوي الكذاب، أو الدجال، من هو ركن الكذب، ونحوهم.وحكمه: لا تحل رواية حديثه إلا مع بيان وضعها.من خلال العرض السابق يظهر أن التفرد الذي يقع من الراوي يختلف بحسب حاله من حيث العدالة والضبط؛ لذلك مَيَّز أئمة الحديث بين هذه التفردات، وفَرَّقُوا بينها من حيث الحكم عليها، لكن مع ضرورة مراعاة قرائن الترجيح قبولًا وردًّا، فبعد تتبع القرائن المتعلقة بالراوي، والمروي، وزمن الرواية، ومكان الرواية، وملابساتها، وحال المروي عنه، ونحو ذلك، يظهر حال التفرد من حيث قبوله أو رده.

فالتفرد ليس بعلة في نفسه، لكنه علامة على وجود العلة، فهو أمارة يتبعها المحدثون للوصول إلى غوامض العلل، ويُثير في نفس الناقد ارتيابًا يجعله يُفتِّش في أغوار هذا التفرد عن وجود علة أو خلل أو وهم في الرواية، لا سيما في تفردات الثقات؛ لأن الوهم في مرويات الثقات أخفى وأغمض؛ إذ الغالب على حديثهم الصحة والقبول، ويصبح من الصعوبة بمكان الوقوف على ما فيه من العلة الخفية الغامضة.

العلامة الثانية: المخالفة.

تُعَدُّ المخالفة من أقوى الوسائل لكيفية معرفة النكارة، والكشف عنها، وكذا العلة؛ قال ابن الصلاح: «ويستعان على إدراكها – أي العلة والنكارة والشذوذ – بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له»[1]، والمخالفة تعني أن يروي الراوي حديثًا يُخالف فيه غيره في سياقة إسناده، أو متنه، أو كليهما معًا.

وكما ذكرنا في التفرد آنفًا يمكننا تقسيم المخالفة إلى مخالفة الضعيف، والذي يعتبر ضعفه دليلًا قويًّا على عدم قبول روايته التي حصلت فيها المخالفة لغيره ممن هو أوثق منه، وأرجح، ومخالفة الثقة، والتي تحتاج إلى قرائن تبينها قبولًا وردًّا، يقول الحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهمًا فإنه يُنْسَبُ

(١)«مقدمة ابن الصلاح»: (صـ:٩٠).

به إلى الكذب، وإن كان سيئ الحفظ يُنْسَبُ به إلى الاضطراب وعدم الضبط، وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثر حديثه، وقوي حفظه، كالزهري، وشعبة، ونحوهما»[١].
ومخالفة الراوي لمن هو أوثق منه، قد تكون مخالفة الثقة للأوثق، وقد تكون مخالفة من ضُعِّف في بعض مشايخه، أو في بعض الأوقات، أو في بعض الأماكن للأوثق منه، وقد تكون مخالفة الضعيف للثقة، وقد تكون مخالفة الصدوق للثقة، وفي كل ما سبق ترجح رواية الأوثق[٢]. وإذا خالف الأقلُ عددًا الأكثرَ عددًا رُجِّحت رواية الأكثرين[٣].
وإذا خالفت راوية الراوي رأيه واجتهاده تُعْتَبَرُ روايته مردودة[٤].وفي المسألة تفصيل عند علماء الأصول[٥].

(١)«شرح علل الترمذي»: (٤٢٤/١).
(٢)«شرح علل الترمذي»: (٦٩٤/٢).
(٣)«المصدر السابق »: (٦٩٥/٢، ٦٩٧).
(٤)«المصدر السابق »: (٧٥١/٢)، وفي: (٧٦٧/٢).
(٥)«البحر المحيط »: (ج٦/ صـــ: ٢٨٨)،الزركشي – بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

المبحث الأول: من قال فيهم الحافظ السليماني "منكر الحديث".

الترجمة الأولى: إسحاق بن الفرات قاضي مصر:

قال الذهبي[١]، وابن حجر[٢]: قال السليماني: إسحاق بن الفرات منكر الأحاديث.

أقوال النقاد فيه:إسحاق بن الفرات بن الجعد بن سليم التُّجِيبي الكندي، أبو نعيم المصري، مولى معاوية بن خديج، وَلِيَ قضاء مصر.

روى عن: مالك، والليث، وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، والمفضل بن فضالة، وغيرهم.

وروى عنه: أبو طاهر بن السرح، وبحر بن نصر الخولاني، وأحمد بن عبد الرحمن بن وهب، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وغيرهم. [٣]قال أحمد بن يحيى بن الوزير: كان من أكابر أصحاب مالك، ولقي أبا يوسف، وأخذ عنه وكان يتخير في الأحكام. [٤]وقال أبو عوانة الإسفرائيني، ومسلمة بن قاسم: ثقة.وقال بحر بن نصر: سمعت إبراهيم بن علية يقول: ما رأيت ببلدكم أحدًا يحسن العلم إلا إسحاق بن الفرات.وقال ابن الحكم: ما رأيت فقيهًا أفضل منه، وكان عالمًا[٥].وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور[٦]. وفَسَّرَه ابن الذهبي بقوله: يعني: ليس بمشهور بالحديث، بل هو مشهور بالإمامة في الفقه[٧].وقال ابن يونس: كان فقيهًا، وَلِيَ القضاء بمصر خليفة لمحمد بن مسروق الكندي، وفي أحاديثه أحاديث كأنها منقلبة[٨]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أغرب[٩]. وخرج ابن حبان، والحاكم حديثه في «صحيحيهما»[١٠].وقال أحمد بن سعيد الهمداني: قرأ علينا إسحاق بن الفرات «الموطأ» بمصر من حفظه، فما أسقط حرفًا فيما أعلم.وقال ابن عبد الحكم: قال لي الشافعي: أشرت على بعض الولاة أن يُوَلِّيَ إسحاقَ بنَ الفرات القضاء، وقلت: إنه يتخير، وهو عالم باختلاف مَنْ مضى.وقال الشافعي أيضًا: ما رأيت بمصر أحدًا أعلم باختلاف الناس منه.وقال العقيلي: لا بأس به. [١١]. وقال عبد

(١) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (١/١٩٥/برقم: ٧٧٨).
(٢) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١/٢٤٦- ٢٤٧/٤٦٢).
(٣) يراجع: «تهذيب الكمال» (٢/٤٦٦/٣٧٦)
(٤) يراجع: «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»: (١/٢٩٨)
(٥) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١/٢٤٦- ٢٤٧/٤٦٢).
(٦) يراجع: «الجرح والتعديل»: (٢/٢٣١/٨١٠).
(٧) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٨/١٨٦/١٥٠٤).
(٨) يراجع: «تاريخ ابن يونس المصري»: (١/٣٩/١١٣).
(٩) يراجع: «الثقات»: (٨/١١٠/١٢٤٧٦).
(١٠) يراجع: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢/١٠٧/٤١٥).
(١١) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١/٢٤٦- ٢٤٧/٤٦٢).

الحق في «الأحكام»: إسحاق ضعيف[١]. وأنكر عليه ابن القطان بقوله: وطوى ذكر من دون إِسْحَاق، وَإِسْحَاق خير مِمَّن دونه[٢].

وقال الذهبي: صدوق فقيه، ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثًا بشيء لا يدل، وهو قول أبي حاتم: شيخ ليس بالمشهور، نعم، وقال أبو سعيد بن يونس: في أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة[٣].

وقال الذهبي في موضع آخر: ثقة يُغْرِبُ[٤]. وقال أيضًا: الإمام الكبير، فقيه الديار المصرية، وقاضيها، تلميذ مالك الإمام، ليس هو بدون ابن القاسم[٥].وقال ابن حجر: صدوق فقيه[٦].

توفي بمصر لليلتين خلتا من ذي الحجة سنة ٢٠٤هـ، وله ٧٠ سنة.

بالنظر في أقوال أهل العلم في إسحاق بن الفرات، نرى أن الجمهور على التوسط في حاله بجعله في مرتبة الصدوق، مع وصف من ابن حبان له بقوله: «ربما أغرب»، والذهبي بقوله: «يغرب»، وهذه اللفظة تشير إلى وقوع التفرد في أحاديثه، ووقوع ما يزحزحه عن مرتبة الثقة، وهذا يعد قرينة لتفسير قول السليماني: «إسحاق بن الفرات منكر الأحاديث»، أي: يغلب على حديثه التفرد، مع ثبوت الضبط والعدالة له، وأما قول ابن يونس أن أحاديثه مقلوبه فلم يقم على ذلك دليلا، وكلامه مخالف لجماهير النقاد.

الترجمة الثانية: بشر بن الوليد الكندي الفقيه: قال الذهبي: قال السليماني: منكر الحديث[٧].

أقوال النقاد فيه: هو: بشر بن الوليد بن خالد الكندي، أبو الوليد الفقيه، قاضي العراق، صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ.روى عن: مالك، وهشيم، وحماد بن زيد، وطبقتهم.وروى عنه: أحمد بن علي الأبار، وحامد بن شعيب البلخي، وعمر بن أيوب السقطي، وغيرهم[٨].

قال الآجري: سألت أبا داود: أبشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا[٩]. وقال الدارقطني[١٠]، ومسلمة بن قاسم[١١]: ثقة.وزاد مسلمة: وكان ممن امتحن، وكان أحمد يثني عليه.وقال

(١) يراجع: «الأحكام الوسطى»: (٣/٣٥٥).
(٢) يراجع: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٣/٢١٧).
(٣) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (١/١٩٥/برقم: ٧٧٨).
(٤) يراجع: «الكاشف»: (١/٢٣٨/٣١٥).
(٥) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٩/٥٠٣/١٩١).
(٦) يراجع: «تقريب التهذيب»: (صـ: ١٠٢/برقم: ٣٧٧)
(٧) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٢٦/برقم: ١٢٢٩).
(٨) يراجع: «تاريخ بغداد»: (٧/٥٦١/٣٤٧١).
(٩) يراجع: «سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود»: (٢/٢٨٦)
(١٠) يراجع: «سؤالات السلمي للدارقطني»: (صـ: ١٣٢/برقم: ٧٦).
(١١) يراجع: «لسان الميزان»: (٢/٣٥/١٢٠).

صالح بن محمد جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل، كان قد خرف[١].وقال البرقاني: ليس هو من شرط الصحيح[٢].وذكره ابن حبان في «الثقات»[٣].وقال الذهبي: كان واسع الفقه متعبدًا، سعى به رجل إلى الدولة أنه لا يقول: القرآن مخلوق، فأمر به المعتصم أن يحبس في منزله، فلما ولى المتوكل أطلقه، ثم إنه شاخ واستولى عليه الهرم، وفي آخره أمره يقال: إنه وقف في القرآن، فأمسك أصحاب الحديث عنه، وتركوه لذلك،توفي في ذي القعدة، سنة ثمان وثلاثين ومائتين[٤].

وقال الذهبي أيضًا: القاضي، العلامة وولي قضاء مدينة المنصور، وكان محمود الأحكام كثير العبادة والنوافل[٥].وقال الذهبي أيضًا: كان جميل المذهب، حسن الطريقة، وكان واسع الفقه عالمًا دَيِّنًا[٦].وقال في موضع آخر: الإمام، العلامة، المحدث، الصادق، قاضي العراق، كان حسن المذهب، وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره – إن شاء الله[٧].وقال ابن سعد: لما كبرت سنة وتكلم بالوقف أمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه[٨].وقال ابن الجوزي: كان عالمًا دَيِّنًا فقيهًا ثقة، جميل المذهب، حسن الطريقة[٩].وقال سبط ابن الجوزي: كان علمًا من أعلام الإسلام، صالحًا ديِّنًا خشعًا حسناً في العلم، واسع الفقه، اتَّفقوا على فضله وثقته ودينه وصدقه[١٠].وقال البدر العيني: أحد أعلام المسلمين وأحد المشاهير، وهو أحد أصحاب أبي يوسف خاصة، وعنه أخذ الفقه، وكان جميل المذهب حَسَنَ الطريقة، صالحًا، عابدًا، دَيِّنًا، واسع الفقه، خشناً في باب الحكم، حمل الناس عنه من الفقه والنوادر والمسائل ما لا يُحصى، وكان مُقَدَّمًا عند أبي يوسف، وروى عنه كتبه، وأماليه[١١].

بعد النظر في أقوال الأئمة يمكننا أن نحمل مراد السليماني على شدة الضعف،وذلك لما يلي:

١- أن جمهور أهل العلم على توثيقه قبل قوله بالتوقف في خلق القرآن.

٢- أمسك أصحاب الحديث عنه وتركوه بعد أن كبر واختلط [١٢]وقال بالتوقف في مسألة خلق القرآن.

---

(١) يراجع: «تاريخ بغداد»: (٣٤٧١/٥٦١/٧).

(٢) يراجع: «لسان الميزان»: (١٢٠/٣٥/٢).

(٣) يراجع: «الثقات»: (١٢٦٥٤/١٤٣/٨).

(٤) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٣٢٦/١/برقم: ١٢٢٩).

(٥) يراجع: «العبر في خبر من غبر»: (٣٣٥/١).

(٦) يراجع: «تاريخ الإسلام»: (٧٧/٧٩٩/٥).

(٧) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٦٧٣/١٠).

(٨) يراجع: «الطبقات الكبرى» (٣٥٥/٧)

(٩) يراجع: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٤١٢/٢٦٠/١١).

(١٠) يراجع: «مرآة الزمان في تواريخ الأعيان»: (٦٢/١٥).

(١١) يراجع: «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (٢١٨/١٠١/١)

(١٢) يراجع: «الكواكب النيرات » (١٠/١٠٩/٢)

٤-حمل قول السليماني على الضعف الشديد لما عرف من شدته في الجرح، وتحامله على من يظن فيهم البدعة، كما في ترجمة صالح بن محمد وستأتي.

٣- عد الإمام الذهبي ما وقع فيه بشر بن الوليد، هفوة لا تزيل صدقه وخيره – إن شاء الله. ولذا فالراجح في حاله: أنه ثقة اختلط بآخره.

الترجمة الثالثة: الزبير بن بكار.

قال الذهبي: ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال – مرة: منكر الحديث. (١).

وقال ابن حجر في ترجمة الزبير بن بكار: « وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «**الضعفاء**» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء»(٢).

أقوال النقاد فيه:هو: الزبير بن بكار بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، أبو عبد الله بن أبي بكر، قاضي مكة. روى عن: ابن عيينة، والنضر بن شميل، وعمه مصعب الزبيري، وغيرهم. وروى عنه: ابن ماجه، وابن أبي الدنيا، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وغيرهم. قال الدارقطني: ثقة' وقال الخطيب: كان ثقة ثبتًا عالمًا بالنسب، عارفًا بأخبار المتقدمين، ومآثر الماضين(٣). وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبى بمكة ورأيته ولم أكتب عنه(٤).وقال أبو القاسم البغوي: كان ثبتًا عالمًا ثقة(٥). وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان عالمًا بالأنساب(٦). وقال الذهبي: صدوق أخباري علامة(٧).

ونقل ابن حجر عن السليماني أنه قال في كتاب «الضعفاء» له: منكر الحديث. وعقب على ذلك بقوله: وهذا جرح مردود؛ ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء مثل: محمد بن الحسن بن زبالة، وعامر بن صالح الزبيري، وعمر بن أبي بكر المؤملي، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة(٨). كما رد جرح السليماني الإمام الذهبي، وقال: ثقة من أوعية العلم، لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال – مرة: منكر الحديث. (٩). ولخص ابن حجر

(١) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٦٦/٢/ ٢٨٣٠).
(٢) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٣١٣/٣).
(٣) يراجع: «تاريخ بغداد»: (٤٥٣٨/٤٨٦/٩)
(٤) يراجع: «الجرح والتعديل»: (٢٦٦٠/٥٨٥/٣)
(٥) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٢٦٩/٣)
(٦) يراجع: «الثقات»: (١٣٣١٨/٢٥٧/٨)
(٧) يراجع:«الكاشف»: (١٦١٦/٤٠١/١)
(٨) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٥٨٠/٢٦٩/٣)
(٩) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٦٦/٢/ ٢٨٣٠).

حاله بقوله: ثقة أخطأ السليماني في تضعيفه، وقال كان عالمًا بالأنساب. تُوفِيَ في ذي القعدة سنة ٢٥٦هـ، وبلغ ٨٤ سنة[١].

بالنظر في أقوال أهل العلم في الزبير بن بكار، نخلص إلى إن جمهور النقاد على توثيقه، وقد شذ السليماني بتضعيفه، حتى أوصى الإمام الذهبي بألا يلتفت إلى قوله، بل قال أنه« لا يدري ما ينطق به »[٢] والتمس الحافظ ابن حجر قرينة لقول السليماني بأنه ربما يكون مقصوده أن يكثر من الرواية عن الضعفاء كما في كتابه النسب أما أنه ضعيف فهو خطأ وقع فيه السليماني وهو بعيد عن جادة الصواب.

الترجمة الرابعة: صالح بن محمد الترمذي:

قال الذهبي: قال السليماني: هو منكر الحديث، يقول بخلق القرآن[٣].

أقوال النقاد فيه:هو: صالح بن محمد الترمذي.روى عن: محمد بن مروان السدى، وأبي داود الطيالسي، ومقَاتل بْن الْفَضْل الْيَمَانِيّ، وغيرهم.وروى عنه: عَاصِم بْن زَمْزَم الْبَلْخِيّ. [٤]

وذكره ابن أبي حاتم، وسكت عنه، فلم يذكر جرحًا، ولا تعديلًا[٥]. قال ابن حبان: مرجئ، دجال من الدجاجلة[٦]وقال أيضًا: يروي عن محمد بن مروان السدي صاحب كتاب الكلبي كان رجل سوء مرجئا جهميا داعية إلى البدع يبيع الخمر ويبيح شربه وقد رشى لهم حتى ولوه قضاء الترمذ فكان سيفا على أهل الحديث ويؤدب من يقول الإيمان قول وعمل حتى إنه أخذ رجلا من الصالحين من أهل الحديث فجعل الحبل في عنقه وأمر أن يطاف به في الناس فينادى عليه وكان الحميدي يقنت عليه بمكة وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي إذا ذكره بكى من تجرئه على الله عز وجل لا تحل كتابة حديثه ولا الرواية عنه لم يكتب عنه أصحاب الحديث وإنما وقع روايته عند أهل الرأي ولكني ذكرته ليعرف فتجتنب روايته [٧].وقال ابن عراق: دجال من الدجاجلة[٨].

وقال الذهبي: متهم ساقط، فمن بلاياه قال: حدثنا مقاتل بن الفضل، عن مجاهد، عن ابن عباس بحديث متنه: «من أكل الطين حشا الله بطنه نارًا»[٩]. وعقب ابن

(١) يراجع: «التقريب»: (صـ:٢١٤/برقم:١٩٩١)،
(٢) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (١٢٠/٣١٤/١٢).
(٣) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٣٨٢٥/٣٠٠/٢).
(٤) السابق.
(٥) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٨١٢/٤١٢/٤).
(٦) يراجع: «الثقات»: (١٣٦٤٥/٣١٧/٨)
(٧) يراجع: «المجروحين»: (٤٩٣/٣٧٠/١)
(٨) يراجع: «تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٨/٦٨/١)
(٩)يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٣٨٢٥/٣٠٠/٢).

سبط العجمي بعد نقل عبارة الذهبي: فقوله: فمن بلاياه كناية عن الوضع مع قوله متهم ساقط.(١).

بعد النظر في أقوال الأئمة يمكننا أن نحمل مراد السليماني على شدة الضعف، وذلك لاتفاق الأئمة على وضعه في هذه المرتبة كما أن السليماني أضاف قرينة في كلامه دالة على وضعه في هذه المرتبة، وهي بدعته في قوله بخلق القرآن.

الترجمة الخامسة: معمر بن الحسن الهذلي:

قال الذهبي: قال السليماني: معمر بن حسن، عن أبان بن أبي عياش، وعنه مالك بن سليمان الهروي، منكر الحديث(٢).

أقوال النقاد فيه:هو: معمر بن الحسن الهذلي، وهو جد أبي معمر إسماعيل بن إبراهيم بن معمر القطيعي.روى عن: سفيان الثوري، وأبان بن أبي عياش، وهشيم، وغيرهم.وروى عنه: مالك بن سليمان الهروي، ومحمد بن عبد الرحيم البزار(٣). ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ(٤). وقال الذهبي: لا يُعْرَف، وأتى بحديث منكر في تعليق السوط في البيت(٥).وقال في موضع آخر: لا يُعْرَف، وحديثه منكر(٦).وقال السمعاني: مات في جمادى الأولى من سنة ست وثلاثين ومائتين(٧).وقال ابن عدي بعد أن أورد حديثا له، قال أَبُو هَارُون سهيل بْن شاذويه هذا حديث منكر لم يرويه إلا هذا الشَّيْخ عن الثَّوْريّ..وقال ابن عدي: وَهو كما قَالَ أَبُو هَارُون هذا الحديث عن الثَّوْريّ بهذا الإسناد منكر جدا.... ولاَ أعرف لمعمر بْن الحسن حديثا غير هذا(٨).

وخلاصة حاله: أنه ضعيف جدا مع تفرده وعلى هذا يفهم كلام السليماني، وهو متوافق مع كلام النقاد. وسأقوم بدراسة الحديث لكونه سبب للحكم بالنكارة على معمر عند العلماء

والحديث هو كما قال ابن عدي: حَدَّثَنَا عَبد اللَّه بْن مُحَمد بْن إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيُّ، وَمُحمد بْنُ حَلْبَسَ البُخارِيّ جَمِيعًا بِبُخَارَى، قالا: حَدَّثَنا سَهْلُ بْنُ شَاذَوَيْهَ أَبُو هَارُونَ، حَدَّثَنا يَحْيى، حَدَّثَنا يَحْيى بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْحَسَنِ بن عثمان، حَدَّثَنا جدي، حَدَّثَنا الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيد اللَّه السِّجْزِيُّ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ الْحَسَنِ الْهُذَلِيِّ عن سفيان الثوري، عن أبي الزبير عن جابر قال

(١)«الكشف الحثيث»: (صـ: ١٣٥/برقم: ٣٤٣)ويراجع ترجمته أيضًا في: «الضعفاء والمتروكون»،لابن الجوزي: (١٦٦٩/٤٩/٢)، «المغني في الضعفاء»: (٢٨٤١/٣٠٥/١)، «تاريخ الإسلام»: (١٨٨/٨٤٠/٥)، «سير أعلا م النبلاء»: (١٥٧/٥٣٩/١١)، «لسان الميزان»: (٧٠٨/١٧٦/٣).

(٢) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٦٨١/١٥٣/٤).

(٣) السابق.

(٤) يراجع: «الثقات»: (١٥٩٦٩/١٩٦/٩).

(٥) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٦٨١/١٥٣/٤).

(٦) يراجع: «المغني في الضعفاء»: (٦٣٦٤/٦٧١/٢).

(٧) يراجع: «الأنساب»، للسمعاني: (٤٦٤/١٠)، ويراجع في ترجمته أيضًا: «لسان الميزان»: (٢٥٥/٦٦/٦).

(٨) يراجع: «الكامل في ضعفاءالرجال»: (١٩٠٤/١٧٤/٨)

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتخذ أحدكم سوطا في بيته يعلقه يؤدب به المرأة والخادم والصبي إذا أذنبوا أو يروع به إذا لم يذنبوا.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥/٥٤٢) من طريق محمد بن صدران، حدثنا معان أبو صالح، حدثنا عباد بن كثير،عن أبي الزبير عن جابر، قال: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رحم الله عبدا علق في بيته سوطا يؤدب به أهله».**

وأخرجه ابن عدي في "الكامل" (٦/٤٢): حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة، حدثنا كثير بن عبيد، حدثنا بقية عن عمر بن أبي عمر، عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يعلق أحدكم السوط حيث يراه أهل البيت فإن ذلك يردعهم أو يخيفهم.

دراسة الإسناد:

١-عَبداللَّهِ بْن مُحَمد بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْمَرْوَزِيُّ. قال الذهبي:سليمان بن معبد السنجى بخبر باطل متنه: من أخذ سبعا من القرآن فهو حبر[١] وخلاصة حاله: أنه ضعيف جدا.

٢- أبو بكر محمد بن حلبس بن أحمد بن مزاحم، البخاري، حدث عن سهل بن المتوكل وحمدويه بن الخطاب أبي معشر الضرير وعبيد الله بن واصل وعيسى بن عمرو وخلف بن عامر ومحمد بن الضوء ويوسف بن أبي خلف وصالح بن محمد جزرة، روى عنه الحسين بن أحمد بن إسحاق البخاري الماشي وخلف بن محمد؛ توفي لليلة بقيت من شعبان سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. [٢]. **وخلاصة حاله: أنه مجهول الحال.**

٣- سهل بن شاذوية بن الوزير بن حذلم بن حنظلة بن تميم، أبو هارون، الهيذامي، البخاري، الباهلي. روى عن: أحمد بن نصر العتكي، وسعيد بن هاشم العتكي، ويحيى بن جعفر بن أعين الأزدي وجماعة،، روى عنه: خلف بن محمد، ومحمد بن جلبس.قال أبو بكر بن نقطة الحنبلي: ثقة. قال أبو سعد السمعاني: صاحب الغرائب والنوادر والأخبار قال الذهبي: ذكره السلَيمانيّ فوصفه بالحِفْظ والتَّصْنيف، وأنّه سمع علي بن حشرم، وطائفة سواه. توفي انسلاخ ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائتين [٣].**وخلاصة حاله: أنه ثقة.**

٤- أبو زكريا يحيى بن إسماعيل، روى عنه: ابنه: أبو منصور أحمد بن يحيى بن إسماعيل، وروى عن: أبي منصور أحمد بن أحمد بن محمد بن زنك،وجده الحسن بن عثمان، توفي في جمادى الأولى سنة سبع وثلاثمائة[٤].**وخلاصة حاله:أنه مجهول الحال.**

---

(١) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٢/٤٩٧/٤٥٧٢).

(٢) يراجع: «الإكمال في رفع الارتياب»: (٢/صـــــ: ٤٩٩). «توضيح المشتبه»: (٣/صـــــ: ٢٩٥).

(٣) يراجع:«الإكمال في رفع الارتياب»: (٧/صـــــ: ٣١٣).«إكمال الإكمال»: (٣/١١٥/٢٨٨٧).«تاريخ الإسلام »: (٢٢/١٥٧/٢١٥).الأنساب»: (١٣/صـــــ: ٤٥٠).

(٤) يراجع: «الإكمال في رفع الارتياب»: (٤/صـــــ: ٥٧٣).

٥- جده، هو: أبو علي الحسن بن عثمان بن الفضيل بن يزيد بن حسان بن عمرو السبيعي القاضي البخاري، كان مولده بافريقية ومنشؤه بالعراق، روى عنه: ابن ابنه أبو زكريا يحيى بن إسماعيل بن الحسن بن عثمان، ويعقوب بن إبراهيم بن أبي خيران، مات ببخارا سنة تسع وعشرين ومائتين [١]**.وخلاصة حاله: أنه مجهول الحال.**

٦- الْحُسَيْنُ بْنُ عُبَيد اللَّهِ السِّجْزِيُّ. روى عن معمر بن الحسن الهذلي، وعنه:الحسن بن عثمان[٢]**.وخلاصة حاله: أنه مجهول.**

٧- مَعْمَر بْن الْحَسَن الْهُذَلِيِّ، سبق، وهو: ضعيف جدا.

٨- سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الكوفي. روى عن أبيه، وأبي إسحاق السبيعي، وعبد الملك بن عمير، والأعمش، وغيرهم. وروى عنه شعبة، ومالك، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع بن الجراح، وغيرهم. قال شعبة، وابن عيينة، وابن معين، وغيرهم: سفيان أمير المؤمنين في الحديث. وقال شعبة: ساد الناسَ بالورع والعلم[٣]. وقال الخطيب: كان إمامًا من أئمة المسلمين، وعَلَمًا من أعلام الدين مُجْمَعًا على إمامته، بحيث يُسْتَغْنَى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد[٤]. وقال العجلي وغيره: مولده سنة ٩٧هـ. [٥] وقال ابن سعد: اجتمعوا على أنه تُوفِيَ بالبصرة سنة ١٦١ه[٦]ـ. وقال النسائي: هو أجلُّ من أن يقال فيه ثقة[٧]. وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلَّسَ، تُوفِيَ سنة ١٦١هـ، وله ٦٤ سنة [٨]. **وخلاصة حاله: أنه ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلَّسَ.**

٩- أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي. روى عن عبيد بن عمير وبن عمر وغيرهما. وعنه: إبراهيم بن طهمان ومالك بن أنس[٩] وغيرهما. قال ابن المديني ثقة ثبت. وقال يعلى بن عطاء قال: كان أكمل الناس عقلا وأحفظهم. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث. وقال النسائي وابن معين: ثقة. وقال ابن معين مرة: صالح الحديث. وعن عن عطاء قال كنا نكون عند جابر فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه فكان أبو الزبير احفظنا. وقال النسائي: وَأبو الزُّبَيرِ مِنَ الحُفَّاظِ رَوَى عَنهُ يَحيَى بنُ سَعِيدٍ الأَنصَارِيُّ وَأَيُّوبُ وَمَالِكُ بنُ أَنَسٍ فَإِذَا قَالَ: سَمِعتُ جَابِرًا فَهُوَ صَحِيحٌ

(١) يراجع: «الإكمال في رفع الارتياب»: (٤/صـــــ: ٥٧٣).
(٢) يراجع: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/١٧٤/١٩٠٤)
(٣) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٤/١٠١/١٩٩)
(٤) يراجع: «تاريخ بغداد»: (١٤/٣٩٨/٧٧١١).
(٥) يراجع: «معرفة الثقات»: (١/٤٠٧/٦٢٥)
(٦) يراجع: «الطبقات الكبرى»: (٦/٣٧١)
(٧) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٤/١٠١/١٩٩)
(٨) مصادر ترجمته: «تقريب التهذيب»: (صـــ: ٢٤٤/برقم: ٢٤٤٥)
(٩) مالك لا يروي إلا عن ثقة وكذلك روى عنه شعبة.

وكَانَ يُدَلِّسُ، وهو: أَحَبُّ إِلَينَا فِي جَابِرٍ مِن أبي سُفيَانَ وَأبو سُفيَانَ هَذَا اسمُهُ طَلحَةُ بنُ نَافِعٍ. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يروي عن جابر بن عبد الله وكان من الحفّاظ ولم ينصف من قدح فيه؛ لأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك من أجله، حديثه عند البخاري مقرونٌ بغيره. وقال الساجي: صدوق حجة في الأحكام قد روى عنه أهل النقل وقبلوه واحتجوا به قال وبلغني عن يحيى بن معين أنه قال استحلف شعبة أبا الزبير بين الركن والمقام إنك سمعت هذه الأحاديث من جابر فقال الله إني سمعتها من جابر يقول ثلاثًا وساق العقيلي: بسنده إلى سفيان، قال: ما نازع أبو الزبير عمرو بن دينار في حديث قط عن جابر إلا زاد عليه أبو الزبير. وقال ابن عدي وروى مالك عن أبي الزبير أحاديث، وكفى بأبي الزبير صدقًا أن يحدث عنه مثل مالك، فإن مالكًا لا يروي إلا عن ثقة، ولا أعلم أحدًا من الثقات تخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه، وهو: في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه بعض الضعفاء، فيكون ذلك من جهة الضعيف، ولا يكون من قبله، وأبو الزبير يروي أحاديث صالحة، ولم يتخلف عنه أحد، وهو: صدوق ثقة لا بأس به. وقال ابن عبد البر: تكلم فيه جماعة ممن روى عنه، ولم يأت واحد منهم بحجة توجب جرحه، وقد شهدوا له بالحفظ، وهو: عندي من ثقات المحدثين، وقد كان عطاء بن أبي رباح يشهد له بالحفظ، وقد أثنى عليه سليمان بن موسى، وقول الشافعي فيه يحتاج إلى دعامة، فإنه ذهب في تضعيفه مذهب ابن عيينة، بلا حجة، وقول أيوب: ثنا أبو الزبير وأبو الزبير. أبو الزبير اختلفوا فيه فقالوا: أراد بذلك تضعيفه، وقالوا: بل أراد الثناء عليه والترفيع، والتأويل الأول أشبه بمذهب أيوب فيه دون غيره، وقول شعبة لا يحسن يصلي فهو تحامل وغيبة وقد حدث عنه، وقول ابن جريج: ما كنت أظن أن أعيش حتى أراه يحدث، فإنهم احتقروه –فيما قيل– لفقره، وقد حدث عنه ابن جريج بعدة أحاديث، وقول معمر: كان أيوب إذا جاءه قنع رأسه فليس بشيء لما كان يأتيه. وأبو محمد بن حزم يرد من حديثه ما يقول فيه: «عن» جابر ونحوه، لانه عندهم ممن يدلس، فإذا قال: سمعت، وأخبرنا احتج به. ويحتج به ابن حزم إذا قال «عن» مما رواه عنه الليث بن سعد خاصة، وذلك لأن سعيد بن أبي مريم، قال: حدثنا الليث، قال: جئت أبا الزبير فدفع إلى كتابين، فانقلبت بهما، ثم قلت في نفسي: لو أنني عاودته، فسألته أسمع هذا كله من جابر؟ فسألته، فقال: منه ما سمعت ومنه ما حدثت عنه. فقلت له: أعلم لي على ما سمعت منه، فأعلم لي على هذا الذي عندي. انتهى.

قلت: قصة الليث مع أبي الزبير لا تدل على التدليس لأنه لم يقل: «أرو هذه عني»، بل قال: «دفع إلى كتابين»، وأن أبا الزبير كان يحدث من حفظه لا من كتاب كما ذكره كثير من الأئمة كما تقدم في ترجمته. ومما يدفع تدليس أبي الزبير: أن شعبة الإمام الحافظ

الذي كان يقول: «لئن آخر من السماء أحب إلى من أن أدلس»، ويقول: «لئن أزني أحب إلى من أن أدلس»، وشعبة من من نقر السماعات وشدد في التدليس تكلم في أبي الزبير وقدح فيه بقوادح خالفه فيها الأئمة كقوله: «لا يحسن يصلي»، وقوله: «رأيته يسترجح في الميزان»، وقوله: «افترى على رجل في خصومة»، لم يتكلم ولم يشر حتى إشارة إلى تدليسه، فكيف يغفل عنه؟ فإن قيل لعله جهل ذلك قلنا: وقف شعبة على أحاديث أبي الزبير قال شعبة: «في صدري أربعمائة لأبي الزبير عن جابر، والله لا أحدث عنك حديثًا أبدًا». وشعبة قد عرف عنه أنه لا يروي عن شيخ إلا ما كان مسموعًا له، وقد روى عنه هذه المئات، ولو كان بعضها غير مسموع لصرح به شعبة في القدح بأبي الزبير. والإمام مسلم رحمه الله تعالى قد أخرج لأبي الزبير عن جابر ومما ورد معنعنًا من غير رواية الليث، والترمذي وابن حبان وابن خزيمة وأبا داود وابن الجارود وغيرهم من أئمة الحديث قد صححوا واحتجوا بأحاديث أبي الزبير المعنعنة ولم يردوها لمجردها.

والدارقطني قد استدرك على الصحيحين أحاديث وأسانيد، ولم يستدرك حديثًا من أحاديث أبي الزبير المعنعنة، بل قد قال عن أحاديث أبي الزبير ملزمًا لمسلم: «وبقي على مسلم من تراجم أبي الزبير حديث كثير»، وقل مثل هذا في استدراك أبي الفضل الهروي على صحيح مسلم فإنه لم يستدرك حديثًا واحدًا لأبي الزبير بسبب التدليس أو العنعنة. وأول من اتهمه بالتدليس الإمام النسائي لا يمكن الجزم بأنهُ التدليس المعروف إصطلاحًا بين المتأخرين بل قد يريد به الإرسال الخفي وأن من منهج المتقدمين أنهم يطلقون التدليس ويريدون به الإرسال الخفي. والنسائي كذلك ذكر مجموعة من أحاديثه في كتابه السنن ولم يعلل شيئًا منها بالتدليس أو بعدم السماع، وهو: يذكر الأحاديث والعلل والاختلافات في سننه، فهذا يدل على أن وصفه بالتدليس لا يريد منه رد عنعنته والله أعلم. كذلك البخاري وابن أبي حاتم والعقيلي وابن عدي وابن حبان وغيرهم من الأئمة قد ترجموا له ولم يذكروا وصفه بالتدليس مطلقًا، فكيف يكون مشهورًا به ولم يذكرونه بالتدليس –فضلًا عن الشهرة به– وهم يذكرون من لم يشتهر بالتدليس ويصفونه به؟!، وقال أبو حاتم: رأى ابن عباس رؤية ولم يُسمَع من عائشة، وحديثه عن عبد الله بن عمرو مرسل لم يلقه. وقال الذهبي: حافظ ثقة وكان مُدلّسًا واسع العلم. وقال ابن حجر: صدوق إلا أنه يدلس. تُوفّي سنة ست وعشرين ومائة، وقيل غير ذلك[1]. **خلاصة حاله: ثقة على رأي**

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (٧٤/٨)، والثقات للعجلي (٢٥٣/٢)، (١٦٤٧)، والثقات لابن حبان (٣٥١/٥)، (٥١٦٥)، والكامل في ضعفاء الرجال (٦٥/٩)، وأسماء شيوخ مالك لابن خلفون (ص:٢١٤)، وتهذيب الكمال (٤٠٢/٢٦)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٣٦/١٠)، (٤٢٨٩)، وميزان الاعتدال (٣٧/٤)، (٨١٦٩)، وتهذيب التهذيب (٤٤٠/٩)، وتعريف أهل التقديس (ص:٤٥)، والتقريب (ص:٥٠٦)، (٦٢٩١). ينظر أيضا معجم المدلسين ص ٤٠٧ اعداد محمد طلعت ط أضواء السلف الطبعة الأولى. التدليس في الحديث ص (٣٣٩) إعداد د. مسفر بن عزم الله الدميني. منهج المتقدمين في التدليس ص (٨٧) تأليف: ناصر بن حمد الفهد تقديم: فضيلة الشيخ المحدث عبد الله بن عبدالرحمن السعد ط أضواء السلف الطبعة الأولى.

الأكثرين، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المُدلّسين لكنه من الثانية على الأرجح؛ كما تقدم في الترجمة.

١٠- جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، هو جَابِرُ بنُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَمْرِو بنِ حَرَامٍ، الأَنْصَارِيُّ - رضي الله عنه- صحابي بن صحابي من أهل بيعة الرضوان، غزا تسع عشرة غزوة، ومن المكثرين من الرواية عن النبي - صلى الله عليه وسلم [١]- قال ابن الجوزي: ألف وخمسمائة وأربعون حديثا[٢]، ومات بالمدينة بعد السبعين وهو ابن أربع وتسعين، وكان آخر من شهد ليلة العقبة الثانية موتا.[٣]

الحكم على الحديث: ضعيف جدا، فيه غير واحد ضعيف جدا.

الترجمة السادسة: موسى بن عبد العزيز العدني:

قال الذهبي[٤]، وابن حجر[٥]: قال أبو الفضل السليماني: منكر الحديث.

أقوال النقاد فيه: هو: موسى بن عبد العزيز العدني اليماني، أبو شعيب الْقَنْبَارِيُّ[٦]، أصله من فارس.روى عن: الحكم بن أبان، وأهل اليمن.وروى عنه: بشر بن الحكم، وابنه عبد الرحمن بن بشر، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وغيرهم[٧].قال ابن معين: لا أرى به بأسًا[٨]. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس[٩].وقال الحاكم: سئل عنه عبد الرزاق فأحسن عليه الثناء[١٠].وقال ابن الجوزي: مجهول عندنا[١١].**وتعقبه ابن حجر بقوله:** إنه لم يصب؛ لأن من يوثقه ابن معين، والنسائي لم يضره أن يجهل حاله من بعدهما.وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، تُوفِّيَ سنة خمس وسبعين ومائة[١٢].وذكره ابن شاهين أيضًا في «الثقات»[١٣]،وقال: قال عبدالله بن أبي داود: أصح حديث في التسبيح حديث العباس - يعني الذي رواه موسى بن عبدالعزيز -.وقال ابن المديني: ضعيف.وقال الذهبي: لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبدًا، ولكن ما هو

---

(١) مصادر ترجمته: معرفة الصحابة (٥٢٩/٢)

(٢) مصادر ترجمته: تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير(٢٦٣/١)

(٣) مصادر ترجمته: تقريب التهذيب (٨٧١/١٣٦).

(٤) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٨٩٣/٢١٢/٤).

(٥) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠).

(٦) القنباري- بكسر القاف وسكون النون وفتح الباء الموحدة وبعد الألف راء هذه النسبة إلى قنبار- وهو: ليف الجوز الهندي. يراجع: «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣/صـ: ٥٨).

(٧) يراجع: «تهذيب الكمال»: (٦٢٧٩/١٠٤ - ١٠١/٢٩)

(٨) يراجع: «الجرح والتعديل»: (٦٨٣/١٥١/٨).

(٩) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠).

(١٠) يراجع: «المستدرك»: (٣١٩/١).

(١١) يراجع: «الموضوعات»، لابن الجوزي: (١٤٥/٢).

(١٢) يراجع: «الثقات»: (١٥٧٦٤/١٥٩/٩).

(١٣) يراجع: «تاريخ أسماء الثقات»: (صـ: ٢٢٣/برقم: ١٣٦٠).

بالحجة، وحديثه من المنكرات لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضًا بالثبت[١].وقال ابن حجر: صدوق، سيئ الحفظ، توفي سنة خمس وسبعين ومائة[٢].

وقال في موضع آخر: صدوق صالح[٣]. وقال في موضع ثالث في رجال سند حديث هذا أحدهم: رجال هذا الإسناد لا بأس بهم[٤].وقال مغلطاي: خَرَّجَ ابن خزيمة حديثه في صلاة التسابيح في «صحيحه»[٥]، وكذلك الحاكم النيسابوري في «مستدركه»[٦] [٧].وأما قول ابن المديني فيه ضعيف فهو قول مردود؛ لأنه جرح مبهم غير مفسر، وهو في مقابل تعديل ابن معين والنسائي، وهما من هما في التشدد والتوثيق.

فخلاصة حاله: أنه صدوق له أخطاء، جمعا بين الأقوال فيه.

وقول السليماني أنه منكر الحديث محمول على ما أنكر عليه عليه من حديث صلاة التسابيح، قال الذهبي: لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبدًا، ولكن ما هو بالحجة، وحديثه– أي في صلاة التسابيح– من المنكرات. وقال ابن حجر: والحق أن طرقه– أي صلاة التسابيح– كلها ضعيفة وإن كان حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن إلا أنه شاذ، لشدة الفردية فيه وعدم المتابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلوات، وموسى بن عبد العزيز وإن كان صادقا صالحا فلا يحتمل منه هذا التفرد [٨].

الترجمة السابعة: يونس بن نافع: قال الذهبي: قال السليماني: منكر الحديث[٩].

أقوال النقاد فيه:هو: يونس بن نافع المَرْوَزِيُّ الخراساني، أبو غانم السَّعْدِيُّ القاضي.

روى عن: أبي الزبير المكي، وأبي سهل كثير بن زياد، وعمرو بن دينار، وغيرهم.[١٠].

وروى عنه: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، ويحيى بن واضح، وعُتْبَةُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْمَرْوَزِيُّ، وغيرهم.

---

(١) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٨٩٣/٢١٢/٤).

(٢) يراجع: «التقريب»: (صـ: ٥٥٢/برقم: ٦٩٨٨).

(٣) يراجع: «التلخيص الحبير»: (١٤/٢).

(٤) يراجع: «الخصال المكفرة»: (٤٣).

(٥) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه في كتاب الصلاة– باب صلاة التسبيح إن صح الخبر فإن في القلب من هذا الإسناد شيئا، في:(٢٢٣/٢)، برقم:(١٢١٦)

(٦) أخرجه الحاكم في المستدرك في كتاب الوتر، في:(٤٦٣/١)ـ برقم:(١١٩٢)، وقال عقبه: «هذا حديث وصله موسى بن عبد العزيز، عن الحكم بن أبان وقد خرجه أبو بكر محمد بن إسحاق، وأبو داود سليمان بن الأشعث وأبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب في الصحيح، فرووه عن عبد الرحمن بن بشر وقد رواه إسحاق بن إسرائيل، عن موسى بن عبد العزيز القنباري.

(٧) يراجع: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٨٠٩/٢٦/١٢)

(٨) يراجع: «التلخيص الحبير»: (٢/صـــ:٢٠). ويراجع ترجمته أيضًا في: «العلل»، للإمام أحمد: (١١/٣)، «التاريخ الكبير»: (١٢٤٦/٢٩٢/٧)، «الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (١٦٠٦/٤٢٦/١)، «المغني»: (٦٨٥/٢)، «الكاشف»: (٣٠٥/٢)، «تاريخ الإسلام»: (٣٧٦/٢٠٥/٥)، «تذهيب تهذيب الكمال»: (٧٠٣٠/١٤٧/٩)، «التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠)، «لسان الميزان»: (٤٩٦٩/٤٠٣/٧).

(٩) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٩٩٢١/٤٨٤/٤).

(١٠) يراجع: «تهذيب الكمال»: (٧١٨٦/٥٤٨/٣٢)

ذكره البخاري[١]، وابن أبي حاتم[٢]، ولم يذكرا فيه جرحًا، ولا تعديلًا. وقال النسائي: ثِقَةٌ مَرْوَزِيٌّ[٣].وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء، وذكر قول ابْن الْمُبَارك: أول من اخْتلفت إِلَيْهِ أَبُو غَانم[٤].وقال في موضع آخر: كان يهم في الأحايين[٥].وخرَّج الحاكم حديثه في «مستدركه»[٦]، وحكم عليه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.

وكذا خرَّج له الضياء في «المختارة»[٧]، ومقتضى هذا أن يكون عنده ثقة. وقال الخليلي: عزيز الحديث، يُجْمَع حديثه[٨].

وقال ابن حجر: صدوق يخطىء[٩].

وخلاصة حاله: ما قرره الحافظ ابن حجر، جمعا بين الأقوال فيه، ويحمل قول السليماني فيه على الضعف الشديد ؛ لما عرف عنه من التشدد في الجرح، وقد عد له الإمام الدارقطني حديثا منكرا تفرد به، كما في أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني [١٠].

المبحث الثاني: من قال فيهم الحافظ السليماني " حديثه منكر ".

محمد بن يحيى الكناني:قال الذهبي: قال السليماني: حديثه منكر[١١].وقال ابن حجر: ثقة، لم يصب السليماني في تضعيفه[١٢].وقال ابن حجر أيضًا: وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا[١٣].

أقوال النقاد فيه:هو: محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد بن عبيد بن غسان بن يسار الْكِنَانِيُّ، أبو غَسَّان المَدَنِيُّ. روى عن: عمه غسان بن علي، و مالك، وابن عيينة، وابن مهدي، وغيرهم.وروى عنه:ابنه علي، والذهلي، والزبير بن بكار، وعمر بن شبة النميري، وغيرهم[١٤].

---

(١) يراجع: «التاريخ الكبير»: (٣٥٣٤/٤١٣/٨).

(٢) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٠٣٨/٢٤٧/٩).

(٣) يراجع: «السنن الكبرى»، للنسائي، في كتاب الجنائز – باب كيف يكفن المحرم إذا مات، في: (٢٠٤٢/٤١٣/٢).

(٤) يراجع: «الثقات»: (١١٨٩٦/٦٥٠/٧).

(٥) يراجع: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ: ٣١١/برقم: ١٥٨٢).

(٦) في كتاب الطهارة، في: (٢٨٢/١)، برقم:(٦٢٢)

(٧) في: (١٨٣/١)

(٨) يراجع: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٩٠٠/٣).

(٩) يراجع: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٦١٤/برقم: ٧٩١٧)، «الكنى والأسماء»، للدولابي: (٨٨٩/٢).

(١٠) يراجع: « أطراف الغرائب والأفراد »: (٤٥٣٦/١٧/٥)، وهو حديث:« لعنت الْقَدَرِيَّة... الحديث.»، قال عقبه: تفرد به أبو غانم يونس بن نافع عنه. وقال الخطيب في « تنزيه الشريعة»:(١/صـ: ٣١٢) منكر بهذا الإسناد. قلت– الباحثة– ولم أقف عليه مسندا من هذا الطريق كي أخرجه.

(١١) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٣٠٠/٦٢/٤).

(١٢) يراجع: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥١٣/برقم: ٦٣٩٠).

(١٣) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٨٤٨/٥١٧/٩).

(١٤) يراجع: «تهذيب الكمال»: (٥٦٩٠/٦٣٦/٢٦)

قال أبو حاتم: شيخ[١]. وقال النسائي: ليس به بأس.وقال الدارقطني: ثقة[٢].وقال في موضع آخر: حجة[٣].وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما خالف[٤].وقال الذهبي: صدوق[٥].

وقال الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبي رَدًّا على ابن حزم في دعواه أن أبا غسان مجهول: كان أحد الثقات المشاهير، يحمل الحديث، والأدب، والتفسير، ومن بيت علم ونباهة[٦].

وخرَّج الحاكم حديثه في «مستدركه»[٧]، وحكم عليه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي.وقال العراقي: قَالَ ابْن حزم: مَجْهُول، وتعقبه بقوله: بل مَعْرُوف بالثقة[٨].

بعد النظر في أقوال أهل العلم في الراوي، نخلص إلى أن الراجح في حاله أنه ثقة، وأن المقصود من قول السليماني «حديثه منكر» هو التضعيف، بقرينة فهم الإمام الحافظ ابن حجر لذلك، فقد رد عليه هذا، مرجحا توثيق محمد بن يحيى.

المبحث الثالث: من رماهم الحافظ السليماني برواية المناكير.

الترجمة الأولى: مختار بن فلفل المخزومي:قال الذهبي: قال أبو الفضل السليماني: ذِكْرُ مَنْ عُرِفَ بالمناكير من أصحاب أنس، فَذَكَرَ أبانَ بنَ أبي عياش، والمختارَ بنَ فلفل، وجماعة[٩]. وقال ابن حجر: تَكَلَّمَ فيه السُّلَيْمَانِيُّ فَعَدَّهُ في رواةِ المناكيرِ عن أنسٍ مع أبانَ بنِ أَبي عياش، وغَيْرِه[١٠].

أقوال النقاد فيه: هو: المختار بن فلفل– بفاءين مضمومتين ولامين الأولى ساكنة– المخزومي، مولى عمرو بن حريث، صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه.روى عن: أنس، وإبراهيم التيمي، وعمر بن عبد العزيز، والحسن البصري، وغيرهم.وروى عنه:

---

(١) يراجع: «الجرح والتعديل»: (٨/١٢٣/٥٥٣).

(٢) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٩/٥١٧/٨٤٨).

(٣) يراجع: « سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني»: (صـ: ٢٧٢/برقم: ٢٨٠).

(٤) يراجع: «الثقات»: (٩/٧٤/١٥٢٥٥).

(٥) يراجع: «الكاشف»: (٢/٢٣٠/٥٢١٤).

(٦) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (٩/٥١٧/٨٤٨).

(٧) في كتاب الحدود، في: (٤/٣٩٠/٨٠٢٩)

(٨) يراجع: «ذيل ميزان الاعتدال»: (صـ: ١٨٨/برقم: ٦٧٥)، «التاريخ الكبير»: (١/٢٦٦/٨٥٢)، «الكنى والأسماء»، للدولابي: (٢/٨٨٥)، «رجال صحيح البخاري»: (٢/٦٨٦/١١٢٠)، «التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (٢/٦٨٧/٥٨٣)، «إكمال تهذيب الكمال»: (١٠/٣٩٠/٤٣٥٤)، «غاية النهاية في طبقات القراء»: (٢/٢٧٧/٣٥٢٧)، «لسان الميزان»: (٧/٣٧٨/٤٧٧١)، «تذهيب تهذيب الكمال»: (٨/٣٣٤/٦٤٣٠).

(٩) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٤/٨٠/ ٨٣٧٩).

(١٠) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١٠/٦٨/١١٨).

ابنه بكر وزائدة، والثوري، وزائدة، وعبد الله بن إدريس، وآخرون.[١].قال أحمد: ما أعلم إلا خيرًا[٢].

وقال أحمد أيضًا[٣]، وابن معين[٤]، وأبو حاتم، والعجلي[٥]، والنسائي، ومحمد بن عبد الله بن عمار: ثقة. وقال أبو حاتم أيضًا: شيخ كوفي[٦].وقال يعقوب بن سفيان: كوفي ثقة[٧].

وقال أبو داود: ليس به بأس[٨].وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ كثيرًا[٩].

وقال أبو بكر البزار: صالح الحديث، وقد احتملوا حديثه.وقال الذهبي: ثقة[١٠]. وقال في موضع آخر: كوفي، ثقة، بكاء، عابد [١١].وقال مغلطاي: وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وكذلك أبو عوانة الإسفرائيني، وأبو عبد الله النيسابوري، وأبو محمد الدارمي[١٢].

وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[١٣].

وبالنظر في أقوال أهل العلم فيه: يظهر لي أن الراجح في حاله أنه ثقة له أوهام على قول الجمهور فيه، وقول ابن حبان فيه:« يخطئ كثيرًا »، فلا دليل عليه بل مخالف لما عليه جمهور النقاد، و ذكر السليماني له فيمن عُرِفَ برواية المناكير عن أنسٍ– رضي الله عنه– فلا يسلم، لأمرين:

الأمر الأول: أن السليماني انفرد بقوله هذا، فلم يوافقه عليه أحد من أئمة النقد.

الأمر الثاني:أن مسلماً قد خرج له في صحيحه من حديثه عن أنس في كتاب الإيمان، والصلاة، والحوض، وذكر الأنبياء[١٤].

الترجمة الثانية: أبانَ بنِ أَبي عياش

قال الذهبي: قال أبو الفضل السليمانيِ: ذِكْرُ مَنْ عُرِفَ بالمناكير من أصحاب أنسٍ، فَذَكَرَ أبانَ بنَ أبي عياشٍ، والمختارَ بنَ فلفل، وجماعة[١٥].

(١) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤/١٢٣/٦).
(٢) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).
(٣) يراجع: «سؤالات الاثرم لأحمد بن حنبل»: (صـ: ٥٢/برقم: ٩٠).
(٤) يراجع: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال»: (صـ: ٣٥/برقم: ٢٩).
(٥) يراجع: «معرفة الثقات»: (١٦٩٣/٢٦٧/٢).
(٦) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).
(٧) يراجع: «المعرفة والتاريخ»: (١٥١/٣).
(٨) يراجع: «سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود»: (١/صـ: ٢٣٠/برقم: ٢٧٩).
(٩) يراجع: «الثقات»: (٥٥٥٢/٤٢٩/٥).
(١٠) يراجع: «الكاشف»: (٥٣٣١/٢٤٨/٢).
(١١) يراجع: «سير أعلام النبلاء»: (٣٤/١٢٣/٦).
(١٢) يراجع: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٤٥٨/١٠٦/١١).
(١٣) يراجع: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٢٣/برقم: ٦٥٢٤)، ويراجع أيضا: «تاريخ الإسلام»: (٢٦٩/٧٣٢/٣).
(١٤) يراجع: «رجال مسلم»: (٢٤٨/٢)برقم:(١٦١٢)
(١٥) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (١٠/١/ ١٥).

وقال ابن حجر: تَكَلَّمَ فيه السُّلَيْمَانِيُّ فعَدَّ في رواةِ المناكيرِ عن أنسٍ أبانَ بنِ أَبي عياش، وغَيْرِه[١].

أقوال النقاد فيه: هو: أَبَانُ: هو أبان بن أَبي عياش، واسمه فيروز ويُقال: دينار، العبدي، أبو إسماعيل مولى عبد القيس البَصْرِيّ. روى عن: أنسٍ فأكثر، وسعيد بن جبير، وخليد بن عبد الله العصري، وغيرهم. وروى عنه: أبو إسحاق الفزاري، وعمران القطان، ويزيد بن هارون، ومعمر، وغيرهم. [٢].قال الفلاس: متروك الحديث، وهو رجل صالح يكنى أبا إسماعيل، وكان يحيى وعبد الرحمن لا يحدثان عنه[٣]. وقال البخاري: كان شعبة سيء الرأي فيه[٤].وقال أحمد بن حنبل: متروك الحديث، ترك الناس حديثه منذ دهر[٥]، وقال أيضًا: لا يُكْتَب عنه، قيل: كان له هوى، قال: كان منكر الحديث، كان وكيع إذا أتى على حديثه يقول رجل ولا يُسَمِّيه استضعافًا[٦]، وقال مرة: منكر الحديث[٧]وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[٨]، وقال مرة: ضعيف[٩]، وقال ابن معين[١٠] أيضًا، وابن سعد[١١]، والنسائي[١٢]، والدارقطني[١٣]، وأبو حاتم[١٤]: متروك الحديث، وزاد أبو حاتم: وكان رجلًا صالحًا، ولكنه بُلِيَ بسوء الحفظ، وقال ابن معين أيضًا: ليس بثقة[١٥]

وقال أبو عوانة: لا أستحل أن أروي عنه شيئًا[١٦].

وسُئِلَ أبو زرعة عنه فقال: ترك حديثه، ولم يقرأه علينا، فقيل له: كان يتعمد الكذب،قال: لا كان يسمع الحديث من أنس، ومن شهر ومن الحسن فلا يميز بينهم[١٧]. وقال ابن أبي شيبة: سألت عليا عن أبان بن أبي عياش فقال كان ضعيفا ضعيفا عندنا[١٨].وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يُتَابَع عليه، وهو بَيِّنُ الأمر في الضعف، وأرجو أنه لا يتعمد

(١) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(٢) يراجع: «تهذيب الكمال»: (١٩/٢/ ١٤٢).
(٣) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(٤) يراجع: «التاريخ الكبير»: (٤٥٤/١/ ١٤٥٥).
(٥) يراجع: «العلل»: (٨٧٢/٤١٢/١)
(٦) يراجع: «العلل»: (٣٤٦٧/٥٢٥/٢)
(٧) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(٨) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٠٨٧/٢٩٥/٢)
(٩) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(١٠) يراجع: «تاريخ ابن معين (رواية الدوري)»: (٣٦٢٥/١٤٦/٤).
(١١) يراجع: «الطبقات الكبرى»: (٢٥٤/٧)
(١٢) يراجع: «الضعفاء والمتروكين»: (صـــــ: ٢١/١٤).
(١٣) يراجع: «الضعفاء والمتروكين»: (١/صـــــ: ١٠١/٢٥٨).
(١٤) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(١٥) يراجع: «الجرح والتعديل»: (١٠٨٧/٢٩٥/٢)
(١٦) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(١٧) يراجع: «الضعفاء»: (٢/صـــــ: ٤٧٨).
(١٨) يراجع: «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني»: (صـــــ: ٥٤/رقم: ١٧).

الكذب، إلا أنه يُشَبَّهُ عليه، ويغلط، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، كما قال شعبة[1]قال شعبة: ردائي وحماري في المساكين صدقة إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في هذا الحديث [2]. وقال ابن حبان: كان من العُبَّادِ سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع من كلامه، فإذا حَدَّثَ به جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعًا، وهو لا يَعْلَمُ، ولعله حَدَّثَ عن أنس بأكثر من ألف وخمسمائة حديث، ما لكثير شيء منها أصل[3] وقال الجوزجاني: ساقط[4]، وقال ابن المديني: كان ضعيفًا، وقال الساجي: كان رجلًا صالحًا سخيًّا، فيه غفلة، يَهِمُ في الحديث، ويُخْطِئُ فيه، وذكره الفسوي في «باب من يرغب عن الرواية عنهم»[5]

وحكى الخليلي في «الإرشاد» بسند صحيح أن أحمد قال ليحيى بن معين وهو يكتب عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان نسخة: تكتب هذه وأنت تعلم أن أبان كذاب، فقال: يرحمك الله يا أبا عبد الله، أكتبها وأحفظها حتى إذا جاء كذاب يرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، أقول له: كذبت، إنما هو أبان[6]،وقال أبو داود: لا يُكْتَبُ حديثه، وقال الحاكم أبو أحمد: منكر الحديث، تركه شعبة، وأبو عوانة، ويحيى، وعبد الرحمن[7].

وقال ابن حجر: متروك،مات في حدود الأربعين ومائة[8].

وبالنظر في أقوال أهل العلم فيه: يظهر لي أن الراجح في حاله أنه ضعيف جدا، ودلالة كلام السليماني تحمل على أن مقصوده هو الضعف الشديد كما عليه إجماع النقاد.

المبحث الرابع: المناكير التي استنكرها الحافظ السليماني على بعض الرواة.

الترجمة الأولى: إبراهيم بن طهمان: قال الذهبي: أشار إلى تليينه السليماني، فقال: أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في رفع اليدين، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: «رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ المُنْتَهَى، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ».تعقبه الذهبيُّ بقوله: لا نكارة في ذلك[9].

وقال ابن حجر: قال السليماني: «أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في «رفع اليدين»، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس «رفعت لي سدرة المنتهى فإذا أربعة أنهار».

(١) يراجع: «الكامل»: (٢٠٣/٥٧/٢)

(٢) يراجع: «الضعفاء الكبير»: (٢٢/٣٨/١).

(٣) يراجع: «المجروحين»: (١/٩٦/١)

(٤) يراجع: «أحوال الرجال»: (صـــــ: ١٥٧/١٧٣).

(٥) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).

(٦) يراجع: «الارشاد»: (١/صـــــ: ١٧٩).

(٧) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).

(٨)يراجع: «التقريب»: (صـــ: ٨٧/برقم: ١٤٢).

(٩) يراجع: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (٣٨/١/برقم: ١١٦).

وتعقبه ابن حجر بقوله: «فأما حديث أنس فعلقه البخاري في «الصحيح» لإبراهيم، ووصله أبو عوانة في «صحيحه»، وأما حديث جابر فرواه ابن ماجه من طريق أبي حذيفة عنه»[(١)].

أقوال النقاد فيه: هُوَ: إِبرَاهِيمُ بنُ طَهمَانَ بنِ شُعبَةَ(٢).هكذا نسبه عامة من ترجم له، ولم يرفعوا نسبه فوق جده شعبة. كنيته: أَبُو سَعِيدٍ(٣).الهَرَوِيُّ الخراسَانيّ٤.روى عن: الامام مالك بن أنس، وعبد الله بن دينار، مولى ابن عمر، وأبي الزبير محمد بن مسلم القرشي، وعمرو بن دينار المكي، وغيرهم.روى عنه: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الإمام صاحب المذهب، وصفوان بن سليم، وهو شيخه، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير وهو من أقرانه، وعبد الله بن المبارك،وغيرهم. (٥).

وقد وثقه جماهير النقاد: قال الدارقطني: «أخبرنا إسماعيل بن محمد الصفار، أخبرنا عباس بن محمد، أخبرنا أبو إسحاق الطالقاني، قال: سمعت ابن المبارك، يقول: كان إبراهيم بن طهمان ثبتًا في الحديث»(٦).

وقال ابن المبارك أيضًا: «ابن طهمان من الحفّاظ»(٧). وقال أيضًا: «صحيح الحديث»(٨).

قلت: وهي بمعنى ثقة عند الإطلاق.

وقال يحيى بن أكثم القاضي: «كان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز وأوثقهم وأوسعهم علمًا»(٩).وقال عبد الصمد بن حسان: «كنت مع الثوري بمكة فقال: يأتيكم من خراسان خيرها، بل خير فجاء إبراهيم، وذلك سنة خمس وخمسين»(١٠).وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «كان ثقة في الحديث لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه». وقال أبو داود: «ثقة». وقال الدارقطني: «ثقة إنما تكلموا فيه للإرجاء»(١١).وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: «إبراهيم بن طهمان، ثقة في الحديث،

---

(١) يراجع: «تهذيب التهذيب»: (١/١٣٠/٢٣١).

(٢) «تاريخ بغداد»، للخطيب البغدادي (٧/ ١٣)، (٣٠٩٦)، «سير أعلام النبلاء»، للذهبي (٧/ ٣٧٨)(١٤٠).

(٣) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٨)، (١٤٠).

(٤)خُرَاسَان: أقصى شمال شرق إيران حاليا، أهم مدنها نيسابور وهراة ومرو ،واليوم قسم منها في شمال شرق إيران، وقسم في أفغانستان الشمالية الغربية، وتركمانستان.هَرَاة: -بفتح الهاء بعدها راء- مدينة عظيمة مشهورة من أمهات مدن خُرَاسان –أقصى شمال شرق إيران حاليًا- تقع شمال مدينة سجستان، وتتميز بكثرة المياه والبساتين والثمار .«معجم البلدان»(٥/ ٣٩٦) و«أطلس الحديث النبوي» (ص:١٦٠ – ٢١٣).

(٥) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ١١١).

(٦) أخرجه الدارقطني في «السنن» في كتاب الصلاة- باب صلاة المريض لا يستطيع القيام والفريضة على الراحلة، في: (٤/ ٥٨)، رقم (٣٠٨٩).

(٧) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٢١).

(٨) «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» (٢/ ١١١).

(٩) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٣).

(١٠) «إكمال تهذيب الكمال» (١/ ٢٢٣).

(١١) «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٨).

وهو أقوى حديثًا من أبي جعفر الرازي كثيرًا، حدثنا عنه ابن مهدي»(١).وقال أبو داود: «سمعت أحمد قال: إبراهيم بن طهمان، هو صحيح الحديث، مقارب، إلا أنه كان يرى الإرجاء»(٢).وقال البخاري: «سمعت محمد بن أحمد يقول: سألت أبا عبد الله أحمد بن حنبل عن إبراهيم. فقال: صدوق اللهجة»(٣).وقال عثمان بن سعيد: «لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه، ويوثقونه».وقال أحمد أيضًا: «ثقة»(٤).

ولما سأل الفضل بن زياد أحمد بن حنبل عنه قال: «كفاك رواية ابن مهدي عنه»(٥).

وقال السلمي: «سألت الدَّارَقُطنِيّ عن إبراهيم بن طهمان، فقال: ثقة، وإنما تُكلِّم فيه بسبب الإرجاء»(٦).وقال إسحاق بن راهويه: «كان صحيح الحديث حسن الرواية كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر حديثًا منه وهو ثقة». وقال مرة: «كان صدوقًا حسن الحديث».

وقال أبو حاتم: «ثقة». وقال مرة: «شيخان مرجئان من خراسان ثقتان: أبو حمزة السكري، وابن طهمان». وقال مرة: «ثقة صدوق حسن الحديث». وقال ابن معين: «ثقة». وقال مرة: «لا بأس به يكتب حديثه». وقال مرة: «صالح»(٧).قلت: يؤخذ من قول ابن معين قوله بالتوثيق الموافق للأكثرين.

وقال العجلي: «لا بأس به»(٨). وقال الحافظ أبو بكر البزار: «ليس به بأس». وقال ابن خراش: «صدوق في الحديث، وكان مرجئًا»(٩).وقال صالح بن محمد: «ثقة حسن الحديث يميل شيئًا إلى الإرجاء في الإيمان حبب الله حديثه إلى الناس، جيد الرواية»(١٠).وقال ابن خلفون، وذكره في «الثقات»: «ضعفه بعضهم، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدثين».وذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات».وقال الإمام شمس الدين الذهبي: «إبراهيم بن طهمان ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك»(١١).

وقال ابن حجر في «التقريب»: «ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه»(١٢).

كما ضعفه همن أهل العلم جماعة: قال ابن حبان في كتاب «الثقات»«إبراهيم بن طهمان أبو سعيد من أهل هذه الطبقة ولكن أمره مشتبه له مدخل في الثقات ومدخل في الضعفاء

(١) «العلل ومعرفة الرجال»، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (٣٥٥١).
(٢) «سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم»، أبو عبد الله أحمد بن حنبل (ص: ٣٥٩)، (٥٥٩).
(٣) «تهذيب التهذيب»، لابن حجر العسقلاني (١/ ٢٣١).
(٤) «تهذيب الكمال» (٢/ ١١٠)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٩).
(٥) وابن مهدي من الذين لا يروون إلا عن ثقة.كما في فتح المغيث:(١/صـــــــــــــ: ٣٤٣)
(٦) «سؤالات السلمي للدارقطني»، لأبي عبد الرحمن السلمي (ص: ٩٢).
(٧) «تهذيب الكمال» (٢/ ١١٠)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٧٩).
(٨) «معرفة الثقات» (صـــــ: ٥٢/ رقم:٢٢).
(٩) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٧).
(١٠) «تاريخ بغداد» (٧/ ١٩).
(١١) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، للذهبي (١/ ٣٨)، (١١٦).
(١٢)«تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٩)، «تقريب التهذيب» (ص: ٩٠).

وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات، وكذلك كل شيخ توقفنا في أمره ممن له مدخل في الثقات والضعفاء جميعًا»(١).

قلت: لم يذكر له ابن حبان من تلك المعضلات شيئا، بل نقل بعد كلامه هذا قول ابن المبارك في إبراهيم:« كان إبراهيم بن طهمان ثبتًا في الحديث». كما ذكره أيضًا في مشاهير علماء الأمصار (ص: ٣١٤)، (١٦٠٢). وشرطه في هذا الكتاب ألا يذكر فيه إلا من صحت عدالته، وجاز قبول روايته.(٢).

كما نقل الإمام الذهبي تضعيفه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي، قال:« ضعفه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وحده، فقال: ضعيف مضطرب الحديث. وقال الدارقطني: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: فاضل رُمِيَ بالإرجاء. قال الذهبي: قلت فلا عبرة بقول مضعفه(٣).

وقال أيضًا: شذ الحافظ محمد بن عبد الله بن عمار، بقوله إبراهيم بن طهمان ضعيف، مضطرب الحديث(٤).

وقال الإمام السليماني: أنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في: «رفع اليدين»(٥)، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: «رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا أربعة أنهار»(٦).

وعقب على ذلك الإمام الذهبي بقوله: «لا نكارة في ذلك. قال أحمد بن حنبل: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية»(٧). وقال الذهبي: «له ما ينفرد به، ولا ينحط حديثه عن درجة الحسن»(٨).

وقال تقي الدين بن عبد القادر الغزي: «ولا عبرة بتضعيفه، مع ما ذكرنا من ثناء الأئمة عليه. وقد روى له الأئمة الستة، وغيرهم»(٩).

وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: «ثقة يغرب وتكلم فيه للإرجاء ويقال رجع عنه»(١٠).وقال أيضا: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة، و لم يثبت غلوه فى الإرجاء و لا كان داعية إليه بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه(١١).وقول ابن

(١) «الثقات»، لابن حبان (٦/ ٢٧)، رقم (٦٥٧٩).
(٢) «مشاهير علماء الأمصار» (ص: ٢٦١)، (١٣١٠)
(٣) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (١/ ٣٨).
(٤) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٢).
(٥) سأفرده بالتخريج والدراسة.
(٦) سأفرده بالتخريج والدراسة..
(٧) «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» (١/ ٣٨)، «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٢).
(٨) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٨٣).
(٩) «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» (ص: ٦٢).
(١٠)«تقريب التهذيب» (ص: ٩٠)، «تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٩)،
(١١)«تهذيب التهذيب» (١/ ١٢٩)

حجر:« يغرب» يعني: التفرد، كما يفهم في ضوء أقوال من وثقوه.فخلاصة حاله أنه: ثقة على قول الأكثرين، ومن تكلم فيه فلأجل الإرجاء.

تخريج ودراسة الأحاديث التي استنكرها الإمام السليماني على إبراهيم بن طهمان.

تخريج الحديث الأول ودراسته:أخرج ابن ماجه في السنن في كتاب الصلاة- باب رفع اليدين إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، في:(٢٨١/١)، برقم:(٨٦٨) قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ يَحيَى قَالَ: حَدَّثَنَا **أبو حُذَيفَةَ** قَالَ: حَدَّثَنَا إبراهيم بن طهمان، عَن أبي الزُّبَيرِ، أَنَّ جَابِرَ ابنَ عَبدِ اللَّه، كَانَ إِذَا افتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيه، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثلَ ذَلِكَ، وَيَقُولُ: رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَعَلَ مِثلَ ذَلِكَ. وَرَفَعَ إبراهيم بن طهمان يَدَيه إِلَى أُذُنَيهِ(١).

تَخرِيجُ الحَدِيث:

أخرجه السراج في مسنده (ص: ٦٢)، (٩٢)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ طَرِيف أبو بكر الأَعين قثنا أبو حُذَيفَة قثنا إبراهيم بن طهمان عَن أبي الزُّبَيرِ قَالَ: رَأَيت جَابرَ بن عَبدِ اللَّه يرفع يَدَيه إِذ كَبَّرَ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا رَفَعَ رَأسَهُ.

وأخرجه البيهقي في الخلافيات (٣٤٨/٢) (١٦٧٥) قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ عَبد اللَّه الحَافظُ، أنا أبو الطَّيِّب مُحَمَّدُ بنُ مُحَمَّد بن عَبد اللَّه، ثنا مَحمشُ بنُ عصَام، ثنا حَفصُ بنُ عَبد اللَّه، قَالَ: وَأَخبَرَنِي أبو سَعِيد أَحمَدُ بنُ يَعقُوبَ الثَّقَفِيُّ، ثنا جَعفَرُ بنُ أَحمَدَ الشَّامَاتِيُّ، ثنا أَحمَدُ بنُ حَفص، حَدَّثَنِي أبي، حَدَّثَنِي إبراهيم بن طهمان، به.

قال البيهقي: وَهَكَذَا رَوَاهُ أبو حُذَيفَةَ مُوسَى بنُ مَسعُود النَّهدِيُّ، عَن إبراهيم بن طهمان. وَتَابَعَهُ زِيادُ ابنُ سُوقَةَ بنِ سَعِيد، وهو: حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رُوَاتُهُ عَن آخرِهِم ثِقَاتٌ.

دِرَاسَةُ الإِسنَاد:

١- محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذُّهلي الحافظ، أبو عبد الله، النيسابوري، الإمام. روى عن: إسماعيل ابن أبي أويس، وعَبد الرَّحمَنِ بن مهدي، وغيرهما. وعنه: أبو داود والنسائي وغيرهما. قال عَبد الرَّحمَنِ بن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالري، وهو: ثقة صدوق، إمام من أئمة المسلمين. سُئِلَ أبي عنه، فقال: ثقة. وقال في موضع آخر: سمعت أبي يقول: مُحَمَّد بن يحيى الذهلي إمام أهل زمانه. وقال أبو بكر بن أبي دَاوُد: حَدَّثَنَا مُحَمَّد بن يحيى النيسابوري، وكان أمير المؤمنين في الحديث. وقال الحافظ أبو بكر الخطيب:

(١) أخرجه ابن ماجه في السنن، كِتَابُ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ، وَالسُّنَّةُ فِيهَا بَابُ رَفعِ اليَدَينِ إِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ (٢٨١/١)، (٨٦٨).

كان أحد الأئمة العارفين، والحفّاظ المتقنين، والثقات المأمونين. وقال ابن حجر: ثقة حافظ جليل، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح(١).

٢- أبو حذيفة: موسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي(٢) البصري. روى عن: إبراهيم بن طهمان، والثوري، وغيرهما. وعنه: الذهلي والبخاري وغيرهما. قال ابن سعد: كان كثير الحديث ثقة إن شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار والثوري وزهير بن محمد. وقال العجلي: ثقة صدوق. وقال الأثرم: قلت لأحمد: أليس هو من أهل الصدق؟ قال: أما من أهل الصدق، فنعم. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وقال مرة يخطئ. وقال بندار: موسى بن مسعود ضعيف في الحديث، كتبت عنه كثيرًا ثم تركته. وقال ابن معين: لم يكن من أهل الكذب. فقيل له: إن بندار يقع فيه. قال يحيى: هو خير من بندار ومن ملء الأرض مثله. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: صدوق معروف بالثوري، ولكن كان يصحف. وقال ابن قانع: فيه ضعف. وقال الساجي: كان يصحف، وهو: لين. قال ابن حجرك: صدوق سيئ الحفظ وكان يصحف وحديثه عند البخاري في المتابعات مات سنة عشرين ومائتين أو بعدها(٣). خلاصة حاله: صدوق جمعا بين الأقوال فيه.

٣- إبراهيم بن طهمان أبو سعيد، تقدم، وهو: ثقة.

٤- أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس، سبق في (صـــــ: ٣٤)، وخلاصة حاله: ثقة على رأي الأكثرين، ذكره ابن حجر في المرتبة الثالثة من المُدلّسين لكنه من الثانية على الأرجح؛ كما تقدم في الترجمة.

٥- جابر بن عبد الله، رضي الله عنهما، سبق في (صـــــ: ٣٤)

دراسة إسناد متابعة حفص بن عبد الله عند البيهقي:

١- أبو عبدالله الحافظ: محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه(٤) بن نعيم بن الحكم النيسابوري(٥) الحافظ، أبو عبد الله الحاكم. روى عن: أبيه، وأبي الطيب محمد بن محمد، وغيرهما. وعنه: الدارقطني، وأبو بكر البيهقي وغيرهما. قال الخطيب: ثقة. وسئل الدارقطني: أيهما أحفظ: ابن منده أو ابن البيع؟ فقال: ابن البيع أتقن حفظًا. قال

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٢٥/٨)، وتاريخ بغداد (٤١٥/٣)، وطبقات الحنابلة (٣٢٧/١)، وتذكرة الحفاظ (٥٣٠/٢، ٥٣٢)، والعبر (١٧/٢)، وتاريخ ابن كثير (٣١/١١)، وتهذيب التهذيب (٥١١/٩، ٥١٦)، والنجوم الزاهرة (٢٩/٣)، وشذرات الذهب (١٣٨/٢)، والمنتظم (١٥/٥).

(٢) النهدي: بفتح النون وسكون الهاء وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى بني نهد. الأنساب (٥٤١/٥)، واللباب (٣٣٦/٣).

(٣) الطبقات الكبرى (٢٢١/٧)، (٣٣٨٠)، والثقات لابن حبان (٤٥٨/٧)، (١٠٩٢١)، (١٦٠/٩)، (١٥٧٦٦)، والثقات للعجلي (٣٠٥/٢)، (١٨٢٢)، والمغني في الضعفاء (٦٨٧/٢)، (٦٥٢٥)، والتقريب (ص:٥٥٤)، (٧٠١٠).

(٤) حمدويه: بفتح أوله وسكون الميم وضم الدال المهملة وسكون الواو وفتح المثناة. توضيح المشتبه (٣١٧/٣).

(٥) النَّيسَابُوريُّ: بفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة وسكون الألف وضم الباء الموحدة وبعدها واو وراء وهذه النسبة إلى نيسابور وهى أحسن مدن خراسان وأجمعها للخيرات. اللباب (٤١٧/٢).

الذهبي صنّف وخرّج، وجرّح وعدّل، وصحّح وعلّل، وكان من بحور العلم على تشيع قليل فيه. تُوفّي سنة خمس وأربعمائة(١). خلاصة حاله: ثقة حافظ مصنف.

٢- أبو الطيب محمدبن محمد بن عبد الله الشعيري(٢): محمد بن عبد الله الشعيري، أبو الطيب النيسابوري. روى عن: محمش بن عصام. وعنه: الحاكم كما في هذا السند. ولم أقف فيه على تعديل قولي لكن وقفت فيه على تعديل فعلي فقد أخرج البيهقي له حديثًا وقال: وهو حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رُوَاتُهُ عَن آخِرِهِم ثِقَاتٌ(٣). ويستفاد منه أنه: ثقة.

٣- محمش(٤) بن عصام، أبو عمرو النيسابوري المعدل(٥)، روى عن: حفص بن عبد الرحمن، وحفص بن عبد الله، ومكي بن إبراهيم، وغيرهما. وعنه: عمرو بن عبد الله الزاهد، وأبو الطيب محمد بن عبد الله، وغيرهما، من أهل بلده(٦).خلاصة حاله: أن يكون صدوقا فمن يعدل الناس الأولى أن يكون عدلا.

٤- حفص بن عبد الله بن راشد، أبو عَمرو، ويُقال أبو سهل، النيسابوري، قاضيها، والد أَحمَد بن حفص. روى عن إبراهيم بن طهمان، وإسرائيل بن يونس، وغيرهما. وعَنه: ابنه أَحمَد بن حفص بن عَبد اللَّه، وإسحاق بن عَبد الله السلمي، وغيرهما. قال الحاكم: ثقة. وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: ثقة، لم يُتبِعهُ شيئًا. وذكره ابن خلفون في جملة الثقات. وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: كان حفص بن عبد الله كاتبًا لإبراهيم بن طهمان كاتب الحديث. وذكر الحاكم في «تاريخه» عن محمد ابن عبد الوهاب عن حفص بن عبد الله قال: قال لي إبراهيم بن طهمان: كأني بك يا أبا عمر قد استقضيت. وَقَال أبو حاتم هو أحسن حالا من حفص بن عبد الرحمن. قلت: حفص بن عبد الرحمن قال عنه أبو حاتم: صدوق مضطرب الحديث انتهى. وعليه فيكون حفص بن عبد الله أعلى مرتبة،وقَال النَّسَائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر: صدوق. مات سنة تسع ومائتين. خلاصة حاله: ما قرره الحافظ ابن حجر جمعا بين الأقوال فيه.(٧).

٥- أبو سعيد أحمد بن يعقوب الثقفي: أحمد بن يعقوب بن أحمد بن مهران، أبو سعيد الثقفي، روى عن: جعفر بن أحمد الشامي ومحمد بن عثمان ابن أبي شيبة، وغيرهما.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦٢/١٧)، (١٠٠)، وميزان الاعتدال (٦٠٨/٣)، (٧٨٠٤)، وتاريخ الإسلام (٨٩/٩)، (١٨٨).

(٢) الشعيري: نسبة إلى بيع الشعير، وإلى باب الشعير، هو محلة معروفة بالكرخ. الأنساب (٢٥٠/٣).

(٣) أخرجه البيهقي في الخلافيات (٣٤٨/٢)، (١٦٧٥)، وينظر: تاريخ الإسلام (٧٥٠/٧)، (٣٦٢).

(٤) محمش: بالفتح وسكون المهملة وكسر الميم بعدها شين معجمة، تبصير المنتبه: (١٢٦٥/٤).

(٥) المعدل بضم الميم وفتح العين والدال المشددة المهملتين وفي آخرها اللام، هذا اسم لمن عدل وزكى وقبلت شهادته عند القضاة. الأنساب للسمعاني (٣٤٢/١٢)، (٣٨٥٦).

(٦) تاريخ الإسلام (٦٢٨/٦)، (٤٢٨).

(٧) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٧٥/٣)، والثقات لابن حبان (١٩٩/٨)، (١٢٩٦٨)، وسؤالات السجزي للحاكم (ص:١٠١)، والتراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (ص:٢٣٢)، (١٣٤)، (٧٤)، وتهذيب الكمال (١٨/٧)، (١٣٩٣)، والتقريب (ص:١٧٢)، (١٤٠٨).

وعنه: أبو عليّ الحافظ، والحاكم أبو عبد الله، وغيرهم. قال الحاكم عقب حديث ذكره لـه هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، فإن رواته عن آخرهم ثقات وقال الذهبي: تُوُفي في رمضان، وقد شاخ. (١). خلاصة حاله: أن ثقة بناء على التعديل الفعلي من الحاكم.

٦- جَعفَرُ بنُ أَحمَدَ الشَّامَاتِيُّ: جعفر بن أحمد بن أبي عبد الرحمن أبو محمد النيسابوري. روى عن إسحاق بن راهويه، وأحمد بن حفص، وغيرهم، وعنه: أبو عبد الله بن الأخرم، وأبو سعيد أحمد ابن يعقوب، وغيرهم، قال الذهبي: الإمام، المحدِّث، الرّحّال، المصنِّف تُوُفّي في ذي القعدة سنة اثنتين وتسعين(٢). خلاصة حاله: ثقة كما يفهم من كلام الذهبي.

٧- أحمد بن حفص بن عبد الله بن راشد السلمي أبو عليّ بن أبي عمرو النيسابوري قاضيها السلمي مولاهم أبو حفص. روى عن: أبيه والحسين بن الوليد القرشي وغيرهما. وعنه: محمد بن عقيل وأبو داود وغيرهما. قال الليث بن نصر الشاعر يقول: تذاكرنا الحديث: «إن على رأس كل مائة سنة من يصلح أن يكون علم الزمان». فبدأت بأبي حفص أحمد بن حفص فقلت: هو في فقهه وورعه وعمله يصلح أن يكون علم الزمان. وقال النسائي في «أسماء شيوخه»: ثقة، وكذا قال مسلمة. وقال النسائي مرة: لا بأس به صدوق قليل الحديث. وقال مسدد بن قطن: أمر مسلم بالكتابة عنه. وقال مغلطاي: حدثنا عبد الله بن أحمد عن أبي حاتم السلمي، قال: سألت مسلم بن الحجاج عن الكتابة عن أحمد بن حفص فقال: نعم. قال أبو عبد الله: هذا رسم مسلم في الثقات الأثبات الأدب في الكتابة عنهم. وقال ابن أبي حاتم: كتب إلى أبي وأبي زرعة بجزء من حديثه. وقال الذهبي عالم أهل بخارى في زمانه، ووالد شيخ بخارى أبي عبد الله محمد بن أحمد بن حفص الفقيه. وقال ابن حجر: صدوق مات سنة ثمان وخمسين(٣). خلاصة حاله: ثقة على قول الأكثرين.

٨- أبي: حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو عَمر، صدوق، تقدم.

٩- إبراهيم بن طهمان أبو سعيد، تقدم في الدراسة، وهو: ثقة.

١٠- أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس، ثقة يدلس من الثانية، تقدم.

١١- جابر بن عبد الله صحابي جليل، تقدم.

(١) الحاكم في المستدرك في كتاب الإيمان، في:(١١٦/١)، برقم:(١٦٥) وتاريخ الإسلام (٧٣٥/٧)، (٣٠٩).

(٢) تاريخ الإسلام (٩٢٢/٦)، (١٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٥/١٤)، (٦).

(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤٨/٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٣٦/١، ٣٧)، وتاريخ الإسلام (٢٥٩/٥)، وتهذيب التهذيب (٢٤/١، ٢٥)، والتقريب (ص:٧٨).

الحكم على الحديث:

إسناده حسن فيه أبي حذيفة موسى بن مسعود، وهو: صدوق، وقد توبع عند البيهقي كما تقدم في التخريج والدراسة بسند فيه غير واحد صدوق؛ مما يرتقي به إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث الثاني ودراسته:

قال الإمام البخاري: وَقَالَ إبراهيم بن طهمان: عَنْ شُعبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أنس بن مالك، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: «رُفعتُ إِلَى السِّدرَة، فَإِذَا أَربَعَةُ أَنهَارٍ: نَهرَانِ ظَاهرَانِ ونَهرَانِ بَاطنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ، وَأَمَّا البَاطنَانِ: فَنَهرَانِ فِي الجَنَّة، فَأُتيتُ بِثَلَاثَة أَقدَاحٍ(١): قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ خَمرٌ، فَأَخَذتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبتَ الفطرَةَ أَنتَ وَأُمَّتُكَ».

قَالَ هِشَامٌ، وَسَعِيدٌ، وَهَمَّامٌ: عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أنس بن مالك، عَنْ مَالِك بن صَعصَعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: فِي الأَنهَارِ نَحوَهُ. وَلَم يَذكُرُوا: «ثَلَاثَةَ أَقدَاحٍ»(٢).

تَخرِيجُ الحَدِيث:

أخرجه البخاري معلّقًا، ووصله(٣) أبو عوانة وغيره.

أخرجه أبو عوانة في المُستَخرَج، مُبتَدأً كِتَاب الأَشرِبَة، من ذَلِكَ إِبَاحَةُ شُرب النَّبِيذ فِي جَمَاعَة لِيَوم، وَلَيلَة، (١٣٨/٥)، (٨١٣٤)، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بنُ عَقِيل بن خُوَيلِد الخُزَاعِيُّ، قَالَ: أَنبَأَ حَفصُ بنُ عَبد اللَّه، قَالَ: حَدَّثَنِي إبراهيم بن طهمان، عَنْ شُعبَةَ، به بمثله.

ومن طريق أبي عوانة أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٢٦٤/٢)، (١١٣٩)

قال الطبراني: لَم يَروِهِ عَن شُعبَةَ إِلَّا إبراهيم بن طهمان تَفَرَّدَ بِهِ حَفصُ بنُ عَبدِ اللَّه.

دراسة إسناد أبي عوانة:

(١) محمد بن عقيل بفتح أوله بن خويلد بن معاوية بن سعيد بن أسد بن يزيد الخزاعي(٤)، أبو عبد الله النيسابوري، لجده أسد صحبة. روى عن حفص بن عبد الله السلمي، وحفص بن عبد الرحمن البلخي وغيرهما. وعنه: النسائي وأبو داود وغيرهما. قال الحاكم أبو أحمد: حدث بحديثين لم يتابع عليهما، ويقال: دخل له حديث في حديث، وكان أحد الثقات النبلاء. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان من أعيان الصالحين العلماء. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ، حدث بالعراق بمقدار

(١) هي جمع قدح، وهو الذي يؤكل فيه. وقيل: هي جمع قدح، وهو السهم الذي كانوا يستقسمون به، أو الذي يرمى به عن القوس.والمقصود الأول. النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٠).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح، كِتَابُ الأَشْرِبَةِ بَابُ شُرْبِ اللَّبَنِ (١٠٩/٧)، (٥٦١٠)

(٣) تعليق التعليق (٢٨/٥)، وفتح الباري لابن حجر (٧٣/١٠)، وقال الحافظ في الفتح: وصله أبو عوانة والإسماعيلي والطبراني في الصغير من طريقه وقع لنا بعلو في غرائب شعبة لابن منده.

(٤) الخزاعي: بضم الخاء المعجمة وفتح الزاي، في آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى خزاعة. الأنساب (٣٥٨/٢)، اللباب (٤٣٩/١).

عشرة أحاديث مقلوبة. قال الذهبي: شيخ نيسابور. قال ابن حجر: صدوق حدث من حفظه بأحاديث فأخطأ في بعضها. مات سنة سبع وخمسين ومائتين(١).

خلاصة حاله: ثقة على رأي الأكثرين، ولو أخطأ في بعض الأحاديث كما وصف فهذا ليس منها.

(٢) حفص بن عبد الله بن راشد السلمي، أبو عَمر، صدوق.

(٣) إبراهيم بن طهمان أبو سعيد، تقدم، وهو: ثقة.

(٤) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي(٢) الأزدي، مولاهم، أبو بسطام البصري.

روى عن سعيد الجريري، وثابت الْبُنَانِيِّ، وغيرهما. وروى عنه: الثوري، ومحمد بن عباد الهنائي، وغيرهما. قال الثوري: شعبة أمير المؤمنين في الحديث. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا ثبتًا حجة صاحب حديث. وقال العجلي: ثقة، ثبت في الحديث. وقال الحاكم: إمام الأئمة في معرفة الحديث بالبصرة. وقال الذهبي: ثقة حجة، ويخطيء في الأسماء قليلًا. وقال ابن حجر: ثقة حافظ متقن، وهو أول من فَتَّشَ بالعراق عن الرجال، وذَبَّ عن السنة، وكان عابدًا، مات سنة ستين ومائة(٣).

خلاصة حاله: ثقة حافظ ناقد أمير المؤمنين في الحديث.

(٥) قتادة بن دعامة بن قتادة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس، أبو الخطاب السدوسي(٤) البصري، ولد أكمه. روى عن أنس بن مالك، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما. وعنه: سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وغيرهما. قال أحمد يقول: كان قتادة أحفظ من أهل البصرة، لم يسمع شيئًا إلا حفظه. وقال ابن سيرين: قتادة هو أحفظ الناس. ذكره بن ابن حبان في الثقات وقال: كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حفّاظ أهل زمانه، وكان مُدلّسًا على قدر فيه. وقال يحيى ابن معين والعجلي ثقة. وقال شعبة: كَفَيتُكُم تَدلِيسَ ثَلَاثَة: الأعمش، وَأبي إسحاق، وَقَتَادَة. قال الذهبي: الحافظ المفسر. وذكره ابن حجر من المرتبة الثالثة من المُدلّسين. وقال في التقريب: ثقة ثبت. مات سنة بضع عشرة ومائة(٥). خلاصة حاله: ثقة ثبت، مقدم في الحسن ويلي الزهري في أنس.

---

(١) الثقات لابن حبان (١٣٩/٩)، (١٥٦٣٣)، (١٤٧/٩)، (١٥٦٨٩)، وميزان الاعتدال (٦٤٩/٣)، (٧٩٥٥)، وتهذيب التهذيب (٣٤٧/٩)، (٥٧٧)، والتقريب (ص:٤٩٧)، (٦١٤٦).

(٢) العتكي: بفتح العين المهملة، التاء المنقوطة بنقطتين من فوق، كسر الكاف. هذه النسبة إلى عتيك. الأنساب (١٥٣/٤)، اللباب (٣٢٢/٢).

(٣) الطبقات لابن سعد (٢٨٠/٧)، وتاريخ بغداد (٢٥٥/٩)، والثقات للعجلي (٤٥٦/١)، (٧٢٨)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣٦٩/٤)، (١٦٠٩)، والثقات لابن حبان (٤٤٦/٦)، (٨٥١٦)، وتهذيب الكمال (٤٧٩/١٢)، (٢٧٣٩)، والكاشف (٤٨٥/١)، (٢٢٧٨)، وتهذيب التهذيب (٣٣٨/٤)، (٥٩٠)، والتقريب (ص:٢٦٦)، (٢٧٩٠)، وتحفة التحصيل للعلائي (ص:١٤٧).

(٤) السدوسي: بفتح السين وضم الدال المهملتين وسكون الواو وفي آخرها سين أخرى، هذه النسبة إلى سدوس بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل. اللباب (١٠٩/٢).

(٥) الطبقات الكبرى (١٧١/٧)، (٣١٣٩)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١٣٣/٧)، (٧٥٦)، والثقات للعجلي (٢١٥/٢)، (١٥١٣)، والثقات لابن حبان (٣٢١/٥)، (٥٠٤٥)، وطبقات المدلسين (ص:٤٣)، (٩٢)، والكاشف (١٣٤/٢)، (٤٥٥١)، وتهذيب التهذيب (٣٥١/٨)، (٦٣٧)، والتقريب (ص:٤٥٣)، (٥٥١٨).

(٦) أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم(١) أبو حمزة الأنصاريرضي الله عنه خادم النبي ﷺ نزل البصرة. مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة (٢).

الحُكمُ عَلى الحَدِيث: إسناده حسن فيه: حفص ن عبد الله، وهو: صدوق.

الترجمة الثانية: مُعَمَّر بْن محمد بْن مُعَمَّر العَوْفيّ، أبو شهاب البلْخيّ.

رَوَى عَنْ عمه شهاب بن معمر، ومكي بن إبراهيم، وعصام بن يوسف، وغيرهم.

قال الذهبي: هو صدوق إن شاء الله، له ما يُنْكَر، قال السليماني: أنكروا عليه حديثه عن مكي، عن مطرف بن معقل، عن ثابت، عن أنس، عن عمر – مرفوعًا: «مَنْ سَبَّ العَرَبَ فأولئك هم المشركون»(٣).

أقوال النقاد فيه: وقال الذهبي في موضع آخر: قال السليماني: أنكروا عليه حديثًا له عن مكي،وقال: وتفرد في وقته عن جماعة من البلخيين وَطَالَ عُمْرُهُ(٤).وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: آخر من روى عن بكر روى عنه أهل بلده(٥). وقال ابن عدي: الحديث عن ثابت، عن أنس عن عمر منكر(٦). وقال الدارقطني: حدثنا عنه جماعة من أهل خرسان(٧). وقال أبو طاهر السلفي عن سند حديث فيه: رواته من أبي شجاع إلى جعفر بلخيون مشاهير وليس مما رووه مناكير(٨).

وخلاصة حاله أنه صدوق أنكر عليه أحاديث منها ما ذكره السليماني، وسأقوم بدراسة الحديث لتفصيل القول فيه.

تخريج الحديث ودراسته:

أخرجه البيهقي في الشعب، في:(١٦١/٣)، برقم:(١٤٩٨) قال: أَخْبَرَنَا أَبُو سَهْلٍ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرَوَيْهِ الْمَرْوَزِيُّ، حدثنا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الطَّغَامِيُّ، حدثنا أَبُو شِهَابٍ مَعْمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصُّوفِيُّ، حدثنا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حدثنا مُطَرِّفُ بْنُ مَعْقِلٍ، عَنْ ثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: " مَنْ سَبَّ الْعَرَبَ فَأُولَئِكَ هم الْمُشْرِكُونَ " "قال البيهقي عقبه: تَفَرَّدَ بِهِ مُطَرِّفٌ هَذَا، وَهُوَ مُنْكَرٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ ".

---

(١) ضمضم: بفتح المعجمتين، المغني في ضبط أسماء الرجال (ص:١٥٦).

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٢٧٥/١)، (٢٧٧)، والتقريب (ص:١١٥)، (٥٦٥).

(٣) يراجع: «ميزان الاعتدال»: (٨٦٩٤/١٥٧/٤).

(٤) يراجع: «تاريخ الإسلام»: (٤٣٦/٦٣٠/٦).

(٥) الثقات: (١٩٢/٩)، (١٥٩٤٦)

(٦) الكامل، في:(١١٢/٨)، ترجمة:(١٨٦١)

(٧) المؤتلف والمختلف، في:(٢٠٢٥/٤)

(٨) الوجيز في ذكر المجاز والمجيز:(صـــــ: ١٣٩)

وأخرجه العقيلي في الضعفاء، في:(٢١٧/٤)، ترجمة معقل بن طريف، برقم:(١٨٠٦) حدثنا حيان بن إسحاق المروزي قال: حدثنا أبو شهاب معمر بن محمد ، قال: حدثنا مكي بن إبراهيم قال: حدثنا مطرف بن معقل، عن ثابت، عن أنس بن مالك، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنهما ، قال: سمعت النبي ، عليه السلام: «من سب العرب فأولئك هم المشركون».

ترجمة معقل بن طريف، برقم:(١٨٠٦) وقال فيه: منكر الحديث ، لا يتابع على حديثه، ولا يعرف إلا به.

وأخرجه ابن عدي في الكامل، في:(١١٢/٨)، ترجمة:(١٨٦١) حدثنا علي بن محمد بن يحيى الخالدي بجرجان سنة إحدى وتسعين ومئتين وسنان بن عبد الرحمن السرخسي ببنوجرد سنة ست عشرة وثلاثماية، قالا: حدثنا معمر بن محمد بن معمر البلخي بن أخي شهاب، حدثنا مكي بن إبراهيم، حدثنا مطرف بن معقل عن ثابت، عن أنس عن عمر بن الخطاب، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: من سب العرب فأولئك هم المشركون. زادنا سنان قال معمر خصني مكي بهذا الحديث.

دراسة إسناد ابن عدي:

١- أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَالِدِيُّ الْمَرْوَزِيُّ.

روى عنه: ابن عدي، والاسماعيلي، وغيرهما. وروى عن: معمر بن محمد، وأبو حاتم، وغيرهما.

قال الإسماعيلي: كهل كان يحفظ، إملاء. (١).

٢- سنان بن عبد الرحمن السرخسي، شيخ لابن عدي لم أقف على من ترجمه.

٣- معمر بن محمد بن معمر البلخي، سبق، وهو: صدوق.

٤- مكي بن إبراهيم بن بشير بن فرقد. وقيل: بن فرقد بن بشير التميمي الحنطلي، أبو السكن البلخي الحافظ. روى عن: مالك، وابن جريح، وجعفر الصادق، ومطرف بن معقل، وغيرهم.

وروى عنه: البخاري، وأحمد بن حنبل، وابن معين، ومعمر بن محمد، وغيرهم. قال أحمد، والعجلي، ومسلمة: ثقة. وقال ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في «الثقات». وقال محمد بن على بن جعفر البلخي: سألته عن مولده فقال: سنة ١٢٦هـ.

(١) مصادر الترجمة:«المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي»:(٧٥٢/٣)، و «الكامل »: (١١٢/٨)، ترجمة:(١٨٦١)

وقال ابن سعد: كان ثقة ثبتًا في الحديث. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه. وقال ابن حجر: ثقة ثبت، تُوفِيَ سنة ٢١٤هـ. وقيل: سنة ٢١٥هـ، وله ٩٠ سنة. (١).

٥- مُطَرِّفُ بْنُ مَعْقِلٍ.روى عن: الحسن،والشعبى، وابن سيرين، وقتادة، وغيرهم. وروى عنه: عبد الصمد بن عبد الوارث،ابن عيينة وعبد الرحمن بن مهدي، وغيرهم. قال ابن عدي: قال لنا ابن سعيد هو شقري بصري أصله كوفي.وذكر حديث الباب وحديثا آخر، ثم قال: ولا أعرف لمطرف بن معقل غير ما ذكرت والحديث الأول عن ثابت، عن أنس عن عمر منكر. وقال الذهبي في الميزان: عن ثابت البناني. له حديث وهو موضوع، وذكر حديث الباب.وقال في المغني: له حديث وهو موضوع والآفة من غيره لأنه وثق.

وقال ابن معين: ثقة. وقال أحمد: كان ثقة وزيادة. وقال ابن حجر بعد نقل الأقوال فيه: وإذا تقرر هذا فالآفة في ذلك الحديث من غيره والله أعلم. وقال العقيلي: عن ثابت، منكر الحديث ، لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به، ثم خرج حديث الباب. (٢).

٧- ثَابِتُ بنُ أَسْلَمَ،أَبُو مُحَمَّد البُنَانِيُّ- بضم الموحدة ونونين- وبنانة: هم بنو سعد بن لؤي بن غالب، مَوْلاَهُم، البَصْرِيُّ. روى عن: أنس رضي الله عنه، وابن الزبير، وغيرهما. وروى عنه: حميد الطويل، ومعمر بن راشد، وغيرهما. قال أحمد: يتثبت في الحديث. وقال العجلي: ثقة رجل صالح. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: أثبت أصحاب أنس الزهري، ثم ثابت، ثم قتادة. وقال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر، وقال ابن عدي: وأحاديثه مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وما وقع في حديثه من النكرة إنما هو من الراوي عنه. وقال عن نفسه: صحبت أنسًا أربعين سنة. وقال ابن سعد: كان ثقة مأمونًا. قال يحيى القطان: ثابت اختلط،،وقال أبو بكر البرديجى: ثابت عن أنس صحيح من حديث شعبة والحمادين وسليمان ابن المغيرة، فهؤلاء ثقات ما لم يكن الحديث مضطربا. وقال ابن حجر: ثقة عابد مات سنة بضع وعشرين ومائة وله ست وثمانون سنة. وخلاصة حاله: أنه ثقة كما عليه الجمهور. (٣).

٤- أَنَسُ بْنُ مَالِك، هو أَنَسُ بْنُ مَالِكِ بْنِ النَّضْرِ أَبُو حَمْزَةَ الأَنْصَارِيُّ - رضي الله عنه -.خادم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - خدمه عشر سنين،وقدم النبي - صلى الله عليه وسلم - المدينة وعمره عشر سنين، وقيل: ثماني سنين، مسنده: ألفان ومائتان وستة

---

(١) مصادر الترجمة:«تهذيب التهذيب»: (٥١٣/٢٦٠/١٠)، «التقريب»: (صـ: ٥٤٥/برقم: ٦٨٧٧)، «الطبقات»: (٣٧٣/٧)، «الجرح والتعديل»: (٢٠١١/٤٤١/٨)، «معرفة الثقات»: (١٧٨٥/٢٩٦/٢)، «الثقات»: (١١٢٩٨/٥٢٦/٧).

(٢) مصادر الترجمة:«الكامل »: (١١٢/٨)، ترجمة:(١٨٦١) «ميزان الاعتدال »: (٨٥٨٣/١٢٦/٤)، «تاريخ ابن معين (رواية الدوري)»: (٣٥٩٠/١٤٠/٤)، «الجرح والتعديل»: (١٤٤٩/٣١٣/٨)، «المغني في الضعفاء»: (٦٢٨١/٦٦٢/٢). «لسان الميزان »: (١٨٣/٤٨/٦) «العلل ومعرفة الرجال»: (١٩٤٥/١٨٥/٢) «ضعفاء العقيلي »: (٢١٧/٤)، ترجمة:(١٨٠٦)

(٣) مصادر الترجمة: الجرح والتعديل: (١٨٠٥/٤٤٩/٢)، والطبقات الكبرى(٢٣٢/٧)، وتاريخ أسماء الثقات (صـــ: ٥٢)،وسير أعلام النبلاء (٩١/٢٢٠/٥)،وتهذيب التهذيب (٢/٣/٢)،والتقريب (ص١٣٢/٨١٠)،وشرح علل الترمذي (٦٩١/٢).

وثمانون. اتفق له: البخاري، ومسلم على مائة وثمانين حديثا. وانفرد البخاري: بثمانين حديثا، ومسلم: بتسعين. مات سنة اثنتين وقيل ثلاث وتسعين وقد جاوز المائة. (١).

النظر في الاسناد:

ظاهر الاسناد، أنه: حسن لأجل معمر،وهو: صدوق،وقد زعم الحافظ الذهبي أن الحديث موضوع في ترجمته لمُطَرِّف بْن مَعْقِلٍ، مع نفيه في: «المغني في الضعفاء» أن تكون الآفة فيه من مطرف، وإنما من غيره، وغيره في الاسناد كلهم ثقات عدا معمر، فهو صدوق، وقال السليماني: أنكروا عليه حديثه عن مكي، عن مطرف بن معقل، عن ثابت، عن أنس، عن عمر – مرفوعًا: «مَنْ سَبَّ العَرَبَ فأولئك هم المشركون».

والحكم على الحديث بالوضع فيه مجازفة فليس فيه ما يخالف المعقول ولا يناقض الأصول، والمنفرد به ثقة وصدوق لم يوصفا بالكذب من أحد.

كما أن الحكم بالنكارة لا يمكن حمله على الضعف، وإن كان تعبير الآفة الذي ذكره الذهبي وابن حجر يشير إلى هذا، ذلك أن ظاهر الاسناد السلامة، وفي ترجمة معمر ما يشير إلى تفرده به وأن مكي خصه به، فيمكن حمل النكارة التي أطلقها السليماني على مطلف التفرد، كما أن معنى الحديث ورد في أحاديث أخرى– كما سيأتي– مما ينفي أن يكون المعنى باطلا.

لذا قال أبو الفيض الغُمَارِي:« من طعن في الحديث فإنما يطعن عليه بالوهم ويرجم بالظن لاستبعاده معنى الحديث وذلك باطل، بل الحديث صحيح لا غبار عليه ورجاله ثقات كلهم.» (٢).

ثم ساق أبو الفيض حديثا يشهد له، وهو:

ما أخرجه أحمد في مسنده في: (١٣٥/٣٩)، برقم:(٢٣٧٣١) قال أحمد: حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: ذَكَرَهُ قَابُوسُ بْنُ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَلْمَانَ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا سَلْمَانُ لَا تُبْغِضْنِي فَتُفَارِقَ دِينَكَ»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَكَيْفَ أُبْغِضُكَ وَبِكَ هَدَانَا اللهُ؟ قَالَ:«تُبْغِضُ الْعَرَبَ فَتُبْغِضُنِي ».

وأخرجه الحاكم في المستدرك، في كتاب معرفة الصحابة– فضل كافة العرب، في:(٩٦/٤)، برقم:(٦٩٩٥)، والترمذي في السنن في كتاب المناقب– باب في فضل العرب، في:(٧٢٣/٥)، برقم:(٣٩٢٧) من طريق بدر بن شجاع، به.قال الحاكم عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»

(١) مصادر الترجمة: سير أعلام النبلاء(٦٢/٣٩٥/٣)، والإصابة(٢٧٧/١٢٦/١).

(٢)المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي:(٣٠٥/٦– ٣٠٩)

وقال الترمذي عقبه:«هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي بدر شجاع بن الوليد» وسمعت محمد بن إسماعيل،يقول:أبو ظبيان لم يدرك سلمان،مات سلمان قبل علي.
قال الشيخ الغماري: فهذا حديث ثابت يخبر فيه النبي –صلى اللَّه عليه وسلم– أن بغض العرب بغض له، وأن في ذلك مفارقة الدين وهى الكفر والشرك باللَّه كما في الحديث الآخر فهما متفقان.
وأما من جهة العقل فإن من يسب العرب لا يخلو أن يسبهم لأجل ظهور هذا الدين الحنيف على يدهم، فلا يشك في كفره حتى الكفرة والمجوس، أو لغرض آخر فيدخل فيهم النبي –صلى اللَّه عليه وسلم– فيكفر أيضًا، فمعنى الحديث ظاهر لا نكارة فيه(١).
وسأدرس إسناد أحمد في مسنده: شُجَاعُ بْنُ الْوَلِيدِ، قَالَ: ذَكَرَهُ قَابُوسُ بْنُ أَبِي ظَبْيَانَ، عَنْ أَبِيه، عَنْ سَلْمَانَ
١– شُجَاعُ بنُ الوَلِيْدِ بنِ قَيْسٍ أَبُو بَدْرٍ السَّكُوْنِيُّ(٢)الكُوْفِيُّ،نَزِيْلُ بَغْدَادَ. روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، إسماعيل بن عياش، وعمرو بن قيس، وغيرهم. روى عنه: أحمد بن منصور، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم.وثقه ابن معين – في رواية الدوري، وأبو بكر بن خيثمة –، وابنُ نمير. وقال العجلي، وأبو زرعة: لا بأس به. وقال المروزي:قلت له– أي: أحمد بن حنبل–: أبو بدر ثقة هو ؟ قال: أرجو أن يكون صدوقا قد جالس قوما صالحين. وذكره ابن حبان في الثقات. وتكلم فيه ابن معين قال أبو عبد الله: كان أبو بدر شيخا صالحا صدوقا كتبنا عنه قديما، قال: ولقيه يحيى بن معين يوما فقال له: يا كذاب، فقال له الشيخ: إن كنت كذابا وإلا فهتكك الله، ووجه ابن حجر كلام ابن معين هذا – في هدي الساري– فقال: كأنه مازحه، فما احتمل المزاح ، لكن الذهبي وجه قولَ ابنِ معين بتوجيه أَسَدّ فقال– في السير–: ثم إنّ يحيى بن معين وثقه وأنصفه نَقَلَ عن يحيى توثيقه أحمدُ بنُ أبي خيثمة، وتكلم فيه أيضاً أبو حاتم فقال: عبد الله بن بكر السهمي أحب إليّ منه وهو شيخ ليس بالمتين لا يحتج بحديثه، قال الذهبي – في السير–: قلت: قد قفز القنطرة واحتج به أرباب الصحاح، وقال –في الميزان–: صدوق مشهور، وقال ابن حجر – في التقريب–: صدوق ورع له أوهام. والراجح فيه – والله أعلم– ما قاله الذهبي فى الميزان فهو: صدوق، لقول من وثقوه، وتوجيه الجرح المفسر الذي ورد فيه. مات سنة أربع ومائتين. (٣).

(١)المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي:(٦/٣٠٥– ٣٠٩)
(٢) السكوني بفتح السين المهملة وضم الكاف وسكون الواو وفي آخرها نون – هذه النسبة إلى السكون وهو بطن من كندة.اللباب (٢/١٢٥)
(٣)مصادر ترجمته:تاريخ بن معين –رواية الدوري– (٣/٢٧٠/ ١٢٨١) وثقات العجلي (١/٤٥٠/ ٧١٨) والجرح والتعديل (٤/٣٧٨/ ١٦٥٤) وثقات ابن حبان (٦/٤٥١/ ٨٥٤٥) وتاريخ بغداد (٩/٢٤٧/ ٤٨٢٦) وتذكرة الحفاظ (١/٣١٨/ ٣١٢) وميزان الاعتدال (٢/٢٦٤/ ٣٦٦٨) والسير (٩/٣٥٣/ ١١٥) وتهذيب التهذيب (٤/٢٧٥/ ٥٤٦) والتقريب (ص٢٦٤/ ٢٧٥٠)

٢- قابوس بن أبى ظبيان الجنبى الكوفى.روى عن: أبيه أبي ظبيان حصين بْن جندب. رَوَى عَنه: إدريس بْن يزيد الأَودِيّ، وجرير بن عبد الحميد، وسفيان الثوري، وأبو بدر شجاع بْن الوليد، وغيرهم.قال محمد بن عيسى ابن الطباع، عن جرير بن عبد الحميد:لم يكن قابوس من النقد الجيد. وقال أبو داود: قال أحمد بن حنبل: لم يكن من النقد الجيد. قال: و بلغنى أن يحيى بن معين، قال: إنه ثقة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه: ليس بذاك، و قد روى الناس عنه قال: و سئل جرير عن شىء من حديث قابوس، فقال: نفق قابوس ! نفق قابوس !. قال البخارى: قال أحمد بن عبد الله عن جرير بن عبد الحميد: أتيناه بعد فساد. وقال عبد الله بن أحمد، عن يحيى بن معين: ضعيف الحديث. و قال ابن سعد: فيه ضعف، و لا يحتج به. و قال البرقانى، عن الدارقطنى: ضعيف، و لكن لا يترك. و قال النسائى: ليس بالقوى، ضعيف. و قال أبو حاتم: يكتب حديثه، و لا يحتج به. و قال ابن حبان: كان ردىء الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له،فربما رفع المراسيل وأسند الموقوف، و أبوه ثقة. وقال الساجى: ليس بثبت، يقدم عليا على عثمان، جاء إلى ابن أبى ليلى فشهد عليه عنده فى قضية، فحمل عليه ابن أبى ليلى فضربه.وقال أحمد بن سعد بن أبى مريم، عن يحيى بن معين: ثقة جائز الحديث إلا أن أبى ليلى جلده الحد. وقال يعقوب بن سفيان: ثقة. وقال العجلى: كوفى، لا بأس به. و قال أبو أحمد بن عدى: أرجو أنه لا بأس به.وقال ابن حجر: فيه لين. (١).

٣- أَبُو ظَبْيَانَ: حُصَيْنُ بْنُ جُنْدَبٍ الْجَنْبِيُّ، والْجَنْبِيُّ: نسبة إلى جنب قبيلة من اليمن. روي عن: ابن عباس، وجرير بن عبد الله، وغيرهما روي عنه: الأعمش، إبراهيم النخعي، وغيرهما.

قال ابن معين، وأبو زرعة، والعجلي والنسائي، والدارقطني، وابن حجر: ثقة. مات سنة ٨٩هـ.خلاصة حاله: ثقة كما قال الجمهور. (٢).

٤- سَلْمَانَ: هو الصحابي الجليل سلمان الفارسي، ويقال له: سلمان الخير، أبو عبد الله بن الإسلام له ٦٠ حديثا اتفقا على ثلاثة وانفرد البخاري بحديث واحد، ومسلم بثلاثة أسلم مقدم النبي المدينة وشهد الخندق. روى عنه أنس، وأبو عثمان النهدي، وشرحبيل بن السمط، وغيرهم. قال الحسن: كان سلمان أميرًا على ثلاثين ألفًا يخطب بهم في عباءة يفترش نصفها ويلبس نصفها. توفي في خلافة عثمان وقيل: سنة ٣٦هـ عن ٨٠ سنة(٣).

الحكم على الإسناد: ضعيف لارساله.

---

(١) مصادر ترجمته: تاريخ بن معين – رواية الدوري- (٢٧٤/٣/ ١٣٠٨) وثقات العجلي (٢٠٩/٢/ ١٤٩٣) والجرح والتعديل (١٤٥/٧/ ٨٠٨)، والمجروحين (٢١٥/٢/ ٨٨٥)، والكامل (١٧٢/٧/ ١٥٨٩) وميزان الاعتدال (٣٦٧/٣/ ٦٧٨٨)، وتهذيب التهذيب (٣٠٥/٨/ ٥٥٥) والتقريب (صـــ: ٤٤٩/ ٥٤٤٥)

(٢)مصادر ترجمته: الجرح والتعديل (١٩٠/٣/ ٨٠٨)، وتهذيب التهذيب (٣٠٥/٨/ ٥٥٥) والتقريب (صـــ: ١٦٩/ ١٣٦٦)

(٣) ينظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩١/٥٠٥/١)، «الخلاصة»: (صـــ: ١٤٧).

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية أسأل الله تعالى أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية التفصيل الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

١- اشتمل هذا البحث على إثني عشر راويا وصفوا بالنكارة من الإمام السليماني – رحمه الله تعالى –

٢- يظهر من تتبع أقوال الإمام السليماني ميله إلى التشدد في الجرح حتى شذ عن جمهور النقاد بتضعيف بعض الثقات ضعفا شديدا، كما في ترجمة بشر بن الوليد، وترجمة محمد بن يحيى، ومختار بن فلفل

٣- يطلق النكار ويعني بها أحيانا الإكثار من الرواية عن الضعفاء كما في ترجمة الزبير بن بكار.

٤- يطلق النكارة على الضعف الشديد مع التفرد كما في ترجمة معمر بن حسن.

٥- يطلق النكارة ويقصد بها بعض ما أنكر على الراوي من مرويات وليس عامة حاله كما في ترجمة موسى بن عبد العزيز.

٦- يميز الإمام السليماني الروايات التي أنكرت على بعض الرواة كما في ترجمة، إبراهيم بن طهمان، ومعمر بن محمد، وقد استوعب دراستها.٤

٧- إبراز أهمية البحث في المصطلحات الحديثية من خلال الدراسة التطبيقية إلى جانب الدراسة النظرية؛ إذ بذلك نقف على تحقيق دقيق لهذه المصطلحات.

٨- أن التفرد والمخالفة علامتان على النكارة، فلا يلزم من كون الراوي تفرد أو خالف، أن يكون أتى بما ينكر.

٩- قد يستعمل العلماء وصف المنكر على ما تفرد به إمام حافظ مكثر لا يُتصوَّر عن مثله التفرد، فلا يقتصر الوصف بها على الضعيف كما سبق في الدراسة.

وأهم ما يوصى به ما يلي:

١ – العناية بأحكام النقاد المتقدمين على الأحاديث، وجمعها من مظانها التي تفرقت فيها، وضم بعضها إلى بعض، وتخريجها التخريج الصحيح عند الاختلاف؛ لأنهم اختصوا بمعرفة العلل وإدراك النكارة.

٢ – الانطلاق في الحكم على الحديث من أحكام النقاد عليه، لا من ظاهر الإسناد أو مجموع الأسانيد، لأن العلة والشذوذ يتطرقان إلى الأسانيد التي ظاهرها الصحة.

٣ – إفراد مصطلح المنكر بدراسة يُستقرأ فيها إطلاقات الأئمة وتنظيرهم.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فهرس بأهم المصادر والمراجع:

- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، سنة: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي – فيصل آباد، باكستان.
- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان – الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف: الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر: مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ. تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس.
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل – بيروت – ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ. تحقيق: علي محمد البجاوي.
- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد – أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.
- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١١هـ–١٩٩٠م.
- الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٢م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق:

مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية، الطبعة: الاولى، سنة: ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.

- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩م.
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.
- تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م.
- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د ت.
- تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.
- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.
- تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.
- تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د ت.
- تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.
- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م.
- الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣م.
- الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.
- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية ـ دار البشائر – حلب ـ بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.
- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، المؤلف: أبو بكر البيهقي (٣٨٤ هـ – ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥م.

- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.
- الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.
- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.
- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤هـ.
- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ.
- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، المؤلف: لأبي عبد الله الحاكم

النيسابوري، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- سير أعلام النبلاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- الضعفاء الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٦ هـ.
- الضعفاء الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، بترتيب على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ.
- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.
- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩م. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.
- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود–علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية – بيروت– لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.
- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي. الناشر: دار المأمون – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٨١م.
- لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ.
- لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.
- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.
- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩١م.

- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.
- من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، لشمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولي، سنة: ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، اسم المؤلف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي الوفاة: ٧٤٨، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – ١٩٩٥، الطبعة: الأولى، تحقيق:الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود.